الفصل الثانى

بين الحماية والاستقلال

الحرب العالمية الأولى وتشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا – تمسكى بحياد مصر – الجريدة تناصر الحلفاء – بينى وبين لطفى السيد – محادثات رشدى وعدلى مع ممثلى إنجلترا فى مصر – إنجلترا لا تصرح بما يطلبانه من استقلال مصر إذا كسبت الحرب – مقالاتى : الحرب الحاضرة وآثارها – دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا – اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى – التمهيد لإعلان الحماية وعزل الخديو – أهل مصر والتغيير المنتظر – حركات النفى والاعتقال – إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ – البرنس حسين كامل سلطان مصر – استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال باسم المتطوعين – انتصار ألمانيا فى الميادين المختلفة وأثره فى مصر – الصحف والجريدة تعطل بإرادة أصحابها – جريدة السفور : مقالات الحرب والحضارة – شروط ولسن وحق تقرير المصير – تأليف الوفد المصرى – ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ – وفد الحزب الوطنى – الحزب الديمقراطى – حركة التوكيل للوفد – سياسة الوفد – مصر والسودان – منع الوفد من السفر إلى مؤتمر الصلح – نفى الباشوات الأربعة إلى مالطة – الثورة فى كل مكان من الإسكندرية إلى أسوان – الإنجليز يقاومون الثورة بكل شدة – الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية – حكومة لندن تعين لورد اللنبى مندوباً سامياً بمصر – اللنبى يسلك سياسة المهادنة – سفر الوفد والمنفيين بمالطة إلى باريس – اعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر – وقع ذلك على رجال الوفد وعلينا فى مصر – الاعتراف بحماية إنجلترا فى معاهدة فرساى – الكونجرس الأمريكى يخذل ولسن فى معاهدة فرساى – سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ودعايته فيها – لجنة ملنر ومقاطعتها – اللجنة تستمر برغم ذلك فى عملها – رشدى باشا يقترح أن تحادث اللجنة الوفد المقيم بباريس – وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر – مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه – أول ثغرة فى صفوف الوفد – برقية « نبتت فكرة » . . – تقرير لجنة ملنر – الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وإنجلترا وتدعو عظمة السلطان لإيفاد هيئة لمفاوضتها – عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة – عود سعد باشا إلى مصر – سعد والحزب الديمقراطى – فشل محاولات التوفيق بين سعد والوزارة – الاضطرابات فى فى مصر – مفاوضات عدلى ، كيرزون بلندن وعدم نجاحها – عود عدلى إلى مصر واستقالته – الإنجليز يعتقلون سعداً وجماعة معه تمهيداً لنفيهم إلى سيشل – مصر تبقى بغير وزارة – عود الاضطراب – التمهيد لاعتراف إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – سفر اللنبى إلى لندن – عوده وإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ – ثروت باشا يؤلف الوزارة – الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ – الوفد يرى تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى – التمهيد لوضع الدستور .

انتقلت أنا وصديقى عبد الرحمن الرافعى إلى الباخرة التى تقلنا إلى بيروت . والرافعى متحمس ، مذ كان طالباً بمدرسة الحقوق ، لمبادئ الحزب الوطنى ، متطرف فى نصرتها ،

شديد الإيمان بخلافة آل عثمان . وقد كانت الحرب التى أعلنت بين فرنسا وألمانيا مدار حديثنا بطبيعة الحال . واذ كان الإمبراطور غليوم الثانى ، إمبراطور ألمانيا ، قد أظهر فى الأعوام الأخيرة ميله الشديد للدولة العثمانية وصداقته للسلطان الخليفة ، حتى لقد زار الأرض المقدسة بفلسطين ، وكان من سياسته مد السكة الحديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة – فقد أبدى عبد الرحمن تشيعه فى الحرب لألمانيا ، وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار . وسألنى رأيى فى هذا الأمر وإلى أى الدولتين : فرنسا أوألمانيا ، يتجه ميلى ؟ فقلت :

– أنا لا أستطيع أن أتشيع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل الفائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا علىَّ ديناً لا أستطيع نسيانه إلا أن أنكر الجميل . وليس فى طبعى إنكار الجميل .

والتمس لى عبد الرحمن من هذه الحجة عذراً . لكنه سرعان ما سألنى :

– هب إنجلترا دخلت الحرب منضمة إلى فرنسا ، وإنجلترا هى المحتلة لبلادنا ، الغاصبة لحريتنا ، فماذا يكون الحال ؟

ولم أتردد أن قلت :

– يجب فى رأيى أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها إنجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك . وأنا أستند فى هذا الرأى إلى موقف مصر فى الحرب الإيطالية التركية ، فقد كان موقفاً أيدت به مصر ما حصلت عليه من حظ فى الاستقلال يبيح لها ألا تشترك فى حرب إلا بإرادتها .

قال عبد الرحمن :

– أوتظن لطفى بك السيد يؤيد هذا الرأى فى الجريدة ؟

قلت :

– سواء أيده أم لم يؤيده فهو رأيى لن أحيد عنه . وإذا رأيت الجريدة ذهبت غير هذا المذهب ، فسأكتب فيها مؤيداً رأيى أنا بكل قوتى .

ومع اقتناعى التام بهذا الرأى كنت أود ألا أختلف فيه مع لطفى ، وكنت أود أن تصلنا الجريدة بلبنان مؤيدة له .

وبلغنا بيروت ، وانتقلنا فى القطار إلى عاليه . فلم يكن بلبنان فى ذلك العهد أسباب للمواصلات غير القطار السائر بين بيروت وعاليه وصوفر ورباق ودمشق . وفى عاليه قابلنا

مدير البوليس ، وكان يجيد العربية برغم مظهره التركى ، فأبدى لنا بعد أن عرفنا مودة وتجملا شكرناه عليهما ، وحفظنا لتركيا من أجلهما ما أنسانى فى تلك اللحظة حفيظة الفلاح المصرى على الحكام الأتراك .

تنقلنا فى ربوع لبنان والشام بين بيروت وعاليه وصوفر ودمشق ، ونحن نسمع كل يوم من الشائعات عن الحرب ما لا يدخل فى حسبان أحد ، بل تمليه عاطفة شرقية كل أملها أن يتغلب الألمان على خصومهم . ذلك أن الإنجليز انضموا فى الحرب إلى فرنسا بعد ثلاثة أيام من إعلانها ، فكان عبد الرحمن ومن رأينا من المصريين يتناقلون ما يشاع من أن الألمان غزوا البحر الأبيض واحتلوا جزره بشوق وشغف زائدين . وكانت صحف بيروت تغذى هذه الشائعات ولا تنفى شيئاً منها . ولم يكن يرد إلينا من صحف مصر ما يدلنا على اتجاه الرأى فيها ، فلم أطلع على الجريدة لأعرف رأى لطفى السيد ، وإن استطاع عبد الرحمن أن يؤكد أن صحف الحزب الوطنى تشاطره رأيه فى التشيع للألمان ، وتدعو الرأى العام المصرى لتأييدهم بكل قوة .

وبعد ثلاثة أسابيع من مقامنا بالشام ، قيل لنا إن باخرة تبحر من بيروت ، هى آخر باخرة تقوم إلى مصر ؛ لأن سير البواخر فى البحر الأبيض أضحى غير مأمون . كما قيل لنا إن المصريين المقيمين بلبنان مدعوون جميعاً للسفر عليها كى تعود بهم إلى وطنهم .

عرفت داود بركات رئيس تحرير الأهرام لأول مرة وأنا مسافر على هذه الباخرة التى جمعت أضعاف ما تتسع له غرفها . وقد عرفت منه أن لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيداً الحلفاء ، إنجلترا وفرنسا ، وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى . فلم يبق بيننا وبين نزول مصر غير أربع وعشرين ساعة . فإذا وقفت على ما كتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى .

على أننى برغم ذلك دهشت مما قيل لى . فلم يدر بخلدى أن يدعو لطفى لمؤازرة إنجلترا ؛ وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الإيطالية فى طرابلس . واذا وجب ، احتراماً لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الإيطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

كان ذلك رأيى ، وكنت متحمساً له بكل ما فىَّ من قوة الشباب ، ومن إيمانه بما يمليه عقله ووجدانه . ولذلك صممت أن أذهب إلى القاهرة ، وأن أقابل لطفى بك فى

أول فرصة يسمح عملى فى المحاماة بالمنصورة أن أنتهزها . وفى الفترة التى تنقضى بين نزولى بالمنصورة وسفرى إلى القاهرة ، أكون قد اطلعت على الجريدة ، وتتبعت ما كتبه لطفى منذ بدأت الحرب .

وذلك ما فعلت . فلم تنقض أيام على نزولى المنصورة حتى ذهبت إلى القاهرة وقابلت لطفى بك ، وتحدثت إليه ، وأبديت له رأيى واقتناعى به وتصميمى على الدفاع عنه . وذهبت فى الحديث إلى حد القول بأنه إذا لم تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى .

وأجابنى الرجل ، فى هدوء ورزانة ، بأننى على حق من حيث المنطق ؛ ولكنه طلب إلىّ أن أتريث فى إبداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصاً على ما يريده وأريده : من تحقيق استقلال مصر ، استقلالا صحيحاً تامًّا . ذلك أن محادثات تجرى الآن بين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية وبين الإنجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت إنجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام . فإذا نجحت هذه المحادثات وأعلنت إنجلترا هذا التصريح فهذا ما نريد ، وإلا فلى أن أنشر فى الجريدة ما أشاء . وأضاف الرجل إلى ذلك أنه إذا لم تنجح هذه المحادثات ، فإنه سيؤيد رأيى بكل قوته ، وبخاصة أنه لم يزد فيما كتب على أن أعترض على خرق ألمانيا معاهدة حياد بلجيكا .

لم تقنعنى هذه الحجج . فتصريح إنجلترا ، الذى يطلبه رشدى باشا وزملاؤه ، معلق على انتصار إنجلترا فى الحرب . وهى لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف ألمانيا ؛ لأن إنجلترا تعهدت لتركيا غير مرة باحترام سلامة الإمبراطورية العثمانية . ومهما يبلغ من استقلال مصر الداخلى ، ومهما يكن الموقف الذى تقفه فى معاونة إنجلترا — فإن بقاء حكومة الآستانة على الحياد يجعل لإنجلترا دائماً الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمت هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان .

أفضيت بهذه الحجج للطفى بك فأقرها جميعاً . لكنه مع إقراره استمهلنى كى لا أكتب ، فإذا لم تعلن إنجلترا تصريحاً يرضى مطالب مصر ، كما يفهمه هو وأفهمه أنا ، كانت لى الحرية فى أن أكتب ما أشاء .

لم أجد بدًّا من قبول ما طلبه لطفى بك ، بعد أن وعدنى بأن الأمر لن يطول أكثر من

أسبوعين ، وبعد أن ذكر لى أن أسبوعين ليسا كثيرين فى معالجة مشكلة خطيرة كهذه المشكلة لكنه رأى تشبثى برأيى ، وأيقن أنى لن أعدل عنه إذا انقضى هذان الأسبوعان . وتركته وعدت بعد يوم أو يومين إلى المنصورة ، وأنا أنتظر انقضاء هذين الأسبوعين بفارغ الصبر .

وانقضى الأسبوعان وعدت إلى القاهرة ، مصمماً أن أعلن رأيى وأن أدافع عنه . وزادنى تصميماً أنى رأيت صحيفة المقطم تروج لفكرة رأيتها غاية فى الخطورة : تلك أنه إذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول فإنها تختار إنجلترا . ورأيت (الجريدة) تكتب ، وإن كانت مخففة ، فى هذا المعنى ؛ فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فإذا لم يكن السبيل إليه ميسوراً ، وكان لا بد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر . صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ، ولكنه كان ينشر فى (الجريدة) ، وهو مسئول عنه . ولم ألبث حين نزلت القاهرة أن ذهبت إليه وسألته ، وقد انقضى الأسبوعان : الام انتهت المحادثات التى ذكرها لى ؟ فلما علمت أنها لم تنته إلى شىء ورأيت أنه يستمهلنى ، ذكرت له هذا الذى يروج له المقطم ، ولا تدفعه الجريدة ، بل لعلها تجاريه فيه . ذكرت ذلك وقد ملكتنى ثورة الشباب ، حتى لقد قلت : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! إن الأمة المستعبدة يحكمها القوىّ . فإن هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى وأنا أربأ بمصر أن تكون عبداً أو بغيًّا ! » .

لم يسترح لطفى بك لهذه اللهجة بطبيعة الحال . أما أنا فأصررت على كل لفظ قلته . على أنه لم يرفض الفكرة قدر ما رفض طريقة التعبير عنها . والظاهر أن أمله فى حمل إنجلترا على ما كان هو وأصدقاؤه يطمعون فيه كان قد ضعف عنده . ولذلك خاطبنى ، بلهجة فيها كثير من العطف الذى ألفته من جانبه ، محاولا إقناعى بأنه ، مع ما يقدره من الصعاب والعقبات القائمة فى طريق ما يرجوه ، يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت ، وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر فى المسائل الخطيرة ؛ فكثيراً ما حل الوقت مشاكل كان الإنسان يحسب أنها لا تحل .

أصغيت إلى هذه الكلمات إصغاء من يقدرها قدرها ، ثم لا يقتنع الاقتناع الصحيح بها . والواقع أننى كنت محنقاً على هذه الدعاية التى تنشر لحمل المصريين على القول بأنه إذا لم يكن استقلال وطنهم مستطاعاً ، فإنهم يفضلون أن تحكمهم إنجلترا . لذلك خرجت من عند لطفى بك ، وكتبت رأيى فى عبارة وجيزة أسَفِّه هذه الدعاية . لكن ألفاظ عبارتى

كانت قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك ولم يرض عنه وكان طبيعيًّا أن يرفض نشره . وكان طبيعيًّا أن أخرج من عنده مغضباً .

وعدت إلى المنصورة . وجعلت أفكر ما عسى أن أصنع . ولم تطاوعنى نفسى أن أكتب فى غير الجريدة ؛ فصلتى بها وبلطفى بك ، ومحبة الرجل . جعلتانى أدير الأمر فى نفسى طويلا . وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : « الحرب الحاضرة وآثارها » ، وبدأت الجريدة تنشرها . وكان أساس الفكرة فى هذه المقالات يكاد يكون ردًّا على إنجلترا . فقد كانت دعواها أنها دخلت الحرب لأن ألمانيا أخلت بالمعاهدات الدولية التى قال عنها مستشارها الأول بِتْمان هَلْفيج إنها قصاصات ورق ، ولذلك خرقت حياد بلجيكا مع أنها كانت من الدول التى وقعت معاهدة هذا الحياد . وقد ألقى سير « إدوارد جراى » خطاباً يسوغ دخول إنجلترا الحرب ، دفاعاً عن حرمة المعاهدات ، غاية فى البلاغة ودقة المنطق . أما أنا فذهبت فى مقالاتى غير هذا المذهب ، وقلت إن السبب الحقيقى فى الحرب اقتصادى بحت ، فقد استأثرت إنجلترا وفرنسا أو كادتا تستأثران باستعمار أفريقيا وآسيا . وقد أقامتا خطتهما إزاء ألمانيا على أساس التطويق ، فعقدتا معاهدات مع روسيا ومع بعض الدول الأخرى حتى لا تخرج ألمانيا من دائرة البلطيق . وقد حملتا إيطاليا على أن تقف فى صفهما ، بأن أعلنتا أن لها بحق الفتح أن تستولى على برقة وطرابلس فى أفريقيا . وبرقة وطرابلس واقعتان بين مصر التى تحتلها إنجلترا وتونس الواقعة تحت نفوذ فرنسا وحكمها . وقد ذهبت ألمانيا إلى تقوية نفسها حربيًّا ، ثم بدأت فكرة الاشتراكية تندس إليها وتهدد النظام القائم فيها ؛ فلم يكن للإمبراطور غليوم الألمانى إلا أن يثير هذه الحروب ليصرف الألمان عن هذه الاشتراكية التى يخشى خطرها ، وليجد فى الحرب وسيلة لتوسع خارجى يمكّن له ولأسرته . هذه الأسباب الاقتصادية هى التى أثارت الحرب . وسيكون من نتيجة هذه الحرب أن تزعزع أركان المدنية الأوربية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى حوض الأطلنطى أو الباسفيكى ؛ وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضت عليها .

كتبت سلسلة هذه المقالات ، وكانت ستًّا ، ودعمت فكرتى فيها بكل ما استطعت من قوة . ونشرها لطفى بك . فلما ذهبت إليه بعد نشرها ذكر لى أن الرقابة التى فرضتها إنجلترا على الصحف خاطبته تسأله : متى تنتهى هذه المقالات ، فدلنى ذلك على برم الإنجليز بها ، وعدم اطمئنانهم للأفكار التى وردت فيها .

كانت الرقابة الصحفية إلى يومئذ هينة لا مبالغة فيها . فلم تكن تركيا دخلت الحرب فى جانب الألمان بعد . ولم تدخل إيطاليا الحرب مع حليفتها ألمانيا . وكانت الحرب قد أعلنت بين روسيا القيصرية وألمانيا . فكانت مصر لذلك بعيدة كل البعد عن ميادين القتال . هذا وكانت المفاوضات دائرة بين إنجلترا وتركيا ، حتى تظل هذه على الحياد مقابل ضمان سلامتها . فلم يكن ثمة ما يقتضى إنجلترا أن تلجأ إلى سياسة الشدة مع مصر . لكن الأحوال سارت مسرعة بعد ذلك فى اتجاه آخر ، بدأت المقطم التمهيد له . فلم يغب عن بال السياسة البريطانية أن تركيا قد تدخل الحرب فى صف ألمانيا . وكان هذا الاحتمال متوقعاً ؛ لأن العلاقات بين تركيا وألمانيا قبل الحرب كانت تجعله أدنى إلى التصور . وكان كثير من المصريين يتوقون شغفاً إلى ذلك اليوم ، حباً من بعضهم لدولة الخلافة ، وكراهية من البعض للاحتلال البريطانى ، واعتقاداً بأن انتصار تركيا يقرب يوم الخلاص من هذا الاحتلال . وكان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ، على ما صرح به لورد جراى من بعد ، أن تضم إنجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها . لكن إنجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعاً إقليمياً ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وإن لم يكن بالقانون . لهذا قرر ساستها فى حالة دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ، أن تلغى إنجلترا ما لتركيا من حقوق فى مصر ، وأن تأخذ بيدها هذه الحقوق ، وأن تعلن حمايتها على مصر ، وأن تذكر فى الوقت نفسه أنها أخذت هذه الحقوق بيدها وديعة للشعب المصرى .

وتقدمت الحرب واكتسحت ألمانيا البلجيك ، برغم مقاومة هذا الشعب الباسل ذلك الغزو العنيف ؛ وثبتت ألمانيا كذلك لروسيا على نحو أظهرها أمام العالم فى مظهر الظافر الذى لا يغلب . وبدأت أمارات تدل على أن تركيا ستدخل الحرب لا محالة فى صف الألمان . فلما دخلت تركيا الحرب بالفعل ، أسرع المقطم فكتب مقالا أو أكثر بعنوان : « أهل مصر والتغيير المنتظر » ، يمهد للسياسة التى قررتها إنجلترا . ولم أطق صبراً على هذا المقال ، فكتبت مقالا بالعنوان نفسه ، وبعثت به إلى الجريدة .

كانت الرقابة على الصحف قد اشتدت بسبب هذا التطور . وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصد إليه صديقاه السياسيان ، رشدى باشا وعدلى باشا . وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئاً ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى ، وذهب إلى برقين ، قريته ومسقط رأسه ، وترك الجريدة يتولى شئونها الأستاذ عبد الحميد حمدى أحد المحررين فيها .

وكان مقالى : « أهل مصر والتغيير المنتظر » قد سلم إلى عبد الحميد ، وكنت يومئذ بالقاهرة ، فطلب إلىّ أن أعود إليه قبيل الظهر لأصحح المقال قبل دخول الجريدة المطبعة . فلما عدت إليه اخبرنى أن الرقابة حذفت المقال كله ، وأنه لذلك سينشر العنوان والإمضاء ويترك مكان المقال (على بياض) . وكذلك فعل . وأيقنت أنا كذلك أن الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن . وزادنى اقتناعاً بهذا الرأى ما علمته غداة ذلك اليوم من أن عبد الحميد أوخذ على نشر العنوان والإمضاء ، وصدرت إليه تعليمات من الرقابة بألا يعود إلى مثلها ، وأن ما يحذف يجب أن يحل محله شىء يستر عمل الرقابة قدر المستطاع .

لم يكن مضىّ الأيام والأسابيع ليزيد الرقابة على الصحف وحدها شدة ، بل لقد اشتدت الاحكام العرفية التى أعلنها ممثل إنجلترا فى مصر ، وشعر الناس جميعاً ، وأهل المدن بنوع خاص ، أنهم مقبلون على عهد عصيب .

وفى يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، وأنها أخذت بيدها ، وديعة للشعب المصرى ، ما كان لتركيا من حقوق على مصر . وفى اليوم نفسه أعلن ممثل إنجلترا عزل الخديو عباس عن أريكة الخديوية المصرية ، لأنه انضم إلى أعداء إنجلترا ، وتنصيب عظمة السلطان حسين كامل سلطاناً على مصر . وتلا ذلك بطبيعة الحال أن رفعت وزارة رشدى باشا استقالتها إلى السلطان . فقد كانت الوزارة بوصفها سلطة تنفيذية ، تستمد وكالتها من الخديو . فلما عزل عزلت معه . والأمر كان كذلك بنوع أخص لأن رشدى باشا كان قد عينه عباس قائماً مقام خديو ، فلما عزل الخديو لم يبق للقائم مقامه موضع . على أن السلطان حسين لم يلبث ، حين قدمت الاستقالة ، أن عهد إلى رشدى باشا بتأليف الوزارة . فألفها كما كانت . ودل ذلك كله على أن الأمر كان مرتباً فى جملته وتفاصيله .

تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو ألا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله ؟ لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ؛ لأن الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حرفاً .

وفى شهر فبراير سنة ١٩١٥ وصلت قوات تركية إلى ضفة قناة السويس الشرقية . وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر إليها الصحف . وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الإنجليز صده . وكان أكبر رجاء هؤلاء المتشيعين للألمان أن تثور مصر بالإنجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركى أن يتخطى

القناة ، فينضم إليه المصريون ، فتحل الكارثة بالإنجليز . ولكنه تبين أن ما وصل إلى القناة من الجيش التركى لم يكن إلا عدداً قليلا يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وأن هذا العدد لم يثبت للإنجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس ، بل اضطر أن يرتد بعد قليل على أعقابه . والظاهر أن هذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون الثورة ، فيسهل عليهم تخطى القناة لاشتغال الإنجليز بقمع هذه الثورة ، كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ليبدءوا حركتهم . وعلى ذلك كان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر القوة التركية ، وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية إلى الموقف . لكنها مع ذلك كانت يقظة ساهرة ، معتمدة على الأحكام العرفية لقمع كل حركة قد تبدو من جانب من يريدون أن يحركوا الثورة أو يلهبوا نارها .

فَتٌّ تقهقر القوات التركية فى أعضاد أنصار الأتراك وأنصار الألمان وأنصار الخديو . وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة (تطهير) إن شئت أن تسميها ، فنفت عدداً غير قليل من المصريين المشتبه فى ميولهم إلى الخديو أو ضد إنجلترا إلى مالطة ، ونفت شوقى بك شاعر الخديو إلى الأندلس ، واعتقلت كثيرين من بينهم صديقى عبدالرحمن الرافعى . على أن برم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر . وإنما بدأت مظاهر البرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب ، وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها ؛ إذ أخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين ، وتأخذ من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً بأبخس الأثمان .

لم يكن ذلك وحده هو الذى حمل الشعور المصرى على كراهية التصرفات الجائرة التى لجأت إليها السلطة العسكرية البريطانية ، وكلفت المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذها . بل زاد هذه التصرفات مقتاً أن الإنجليز كانوا مغلوبين فى ميدان الحرب ، وأن النصر كان حليف الألمان ، وأن شعوراً باطنياً كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية وأحكامها العرفية . فقد انتصر الألمان على الروس انتصاراً حاسماً فى البحيرات المازورية بقيادة المارشال هندنبرج . وقد دخل الألمان فرنسا وأصبحوا على مقربة من باريس لولا أن صدتهم قوات الحلفاء فى معركة المارن بقيادة المارشال الفرنسى جوفر .

مع ذلك لم يستطع الحلفاء رد الألمان إلى بلجيكا أو اخراجهم من أرض فرنسا . بل كان الألمان يجاهدون للاستيلاء على ما بقى مع الحلفاء من أرض بلجيكا ، فيحالفهم النصر أحياناً وترد الأنباء بانتصارهم . لا عجب لذلك أن ينظر الناس إلى المستقبل بعين الرجاء فى أن يحقق لهم ما يشاءون ، فيخرج الإنجليز من أرضهم وترد إليهم حريتهم .

* * *

كانت بعض الطوائف ترى فى اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على حق ابن أخيه الخديو عباس ، وتبدى لذلك سخطاً على ما تراه عدواناً ظالماً . وقد عملت هذه الطوائف ، حين رأى عظمته أن يزور بعض بلاد مصر ، لمقاطعة هذه الزيارات ، وكان عظمته لذلك لا يجد من يستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين . لكن الرجل كان طيب القلب والمقاصد إلى حد جعل هذا السخط عليه يخف شيئاً فشيئاً ، ثم ينقلب من بعد إلى عطف ، بل إلى محبة . وكثيراً ما كان يروى عنه أنه يقول : إنما قبلت هذا العرش لأحتفظ به لابن أخى ، ولو أننى لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبى يحكم البلاد . وصدق الأكثرون هذه الرواية . وأعتقد أنها كانت صادقة ؛ لأن الإنجليز دعوا بالفعل سمو الأمير أغاخان الهندى قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش ، وتناقل الناس أنهم يريدون أن يجعلوا أغاخان سلطاناً على مصر . هذا إلى ما كان معروفاً من حب السلطان حسين ، وهو لا يزال أميراً ، للفلاحين ، وحرصه على رفاهيتهم ، حتى لقد لقب : « أبا الفلاح » ثم إنه لم يلبث حين اعتلى العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء إلى موائده فى القاهرة وفى غير القاهرة ، ويحدثهم حديث أب أو أخ أكبر ، ويذكر لهم نياته متى انتهت الحرب ، وحرصه على أن تبلغ مصر حريتها واستقلالها . لهذا كله انقلب السخط عطفاً على هذا الرجل الشيخ الذى لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرض بعد ذلك وركب النهر مستشفياً ومعه أطباؤه . لكن العلاج لم يسعفه ولم يرد عنه يد القدر ، فتوفى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وأراد الإنجليز أن يسندوا سلطنة مصر إلى ولده الأمير كمال الدين حسين ، فاعتذر ولم يقبل ؛ فوقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد ، ابن إسماعيل وأخى السلطان حسين ، فاعتلى عرش السلطنة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

* * *

كانت ظروف الإنجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال بالغة فى تطور الحرب غاية الدقة ؛

فقد هزم الألمان الروس وألجأوهم إلى صلح منفرد هو صلح « برست ليتوفسك » فى هذه السنة عينها ، سنة ١٩١٧ . ونكثت إيطاليا عهدها مع حلفائها الألمان ، وانضمت إلى جانب الإنجليز والفرنسيين ، فلم يغن انضمامها شيئاً ، بل زاد الموقف دقة وحرجاً . لذلك اشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى إلى مناهضة الإنجليز ، واشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

رأى الرئيس وودروولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الإنجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات للألمان إذا لم تسعفهم أمريكا ولم تشترك معهم فى الحرب . لكنه لم يستطع إقناع الشعب الأمريكى بأن انتصار الألمان يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا حين ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية فى عرض الأطلنطى . عند ذلك أعلن الحرب على ألمانيا . وعند ذلك بدت للإنجليز فرجة من أمل فى النصر ، وبخاصة بعد أن قاومت (فردان) ، الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا ، مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان . على أن هذا الأمل لم يخفف شيئاً من ضغطهم بالأحكام العرفية البريطانية على مصر .

لم أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئاً عن سياسة مصر . فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك . بل لقد بلغ من شدة هذه الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى (بك) السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ . لكنى لم أستطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب . لذلك اتفقنا : الشيخ مصطفى عبد الرازق والأستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا ، على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير جريدته السفور ، ووضعنا عقداً لهذه الشركة كان أهم ما فيه أن عبد الحميد هو المسئول عن إدارة السفور وله أرباحه وعليه خسارته ، وأن أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا فى كل عدد ، فإن لم يكتب دفع مبلغاً معيناً لقاء عدم كتابته . وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لا شأن لها بالسياسة . ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات ، وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء .

كتبت كثيراً فى السفور . وإنما أذكر هنا أن صديقى طه حسين كتب ، بعد أشهر من صدوره ، وبتوقيع (تاسيت) مقالاً قيماً عنوانه : « الحرب والحضارة » ، أيّد فيه النظرية

القائلة بأن الحروب هى التى دفعت الإنسانية إلى الأمام ، وهى التى قدمت العلم ، وهى التى أنشأت الحضارات المختلفة أو أقرتها بين بنى الإنسان . وتلوت المقال كما كنت أتلو كل ما يكتب فى السفور . ولما ذهبت إلى القاهرة قال لى طه : « إنما كتبت هذا المقال لترد أنت عليه ، ولتؤيّد النظرية المضادة التى تذهب إلى أن الحروب طالما دمرت وخربت ، وأن حماقة الإنسانية هى التى تدفعها للحروب » . وراقتنا الفكرة جميعاً لأنها تدعو شبابنا للتفكير ، وتدعو قراءنا لمتابعة ما نكتب . فالناس لا يحبون شيئاً حبهم الخلاف والجدل ، وإن بلغا من العنف مبلغ النضال والحرب . وكتبت ورد علىّ طه ، واستغرق حوارنا ستة أسابيع . على أن اختلافنا المتفق عليه فى تأييد وجهتى النظر ، انتهى بنا إلى شىء من العنف وإن لم يخير من صداقتنا قليلاً ولا كثيراً . ويكفى تصويراً لهذه الشدة وهذا العنف أنى ذكرت فى مقالى الأخير أن الكاتب هو طه ، وأنه مسافر لإتمام دراسته فى فرنسا ، وطلبت إليه أن يرى ما جرت الحرب على فرنسا من ألم ودمع وثكل ويتم ، وما دمرت فى فرنسا من مظاهر لهذه الحضارة العزيزة علىّ وعليه ، وما توشك أن تجنى على هذه الحضارة التى نحبها لأنها قائمة على أساس من حرية الرأى . وأجابنى طه بمثل هذه الشدة . ولما كان مسافراً بعد أيام انتهى الجدل بيننا عند هذا الحد ، وقد اقتنعنا كلانا بأن الاتفاق على الاختلاف بالفعل ، وقد يؤدى إلى أكثر من الاختلاف .

لم يقف نشاطى فى التحرير عندما كنت أكتبه لينشر فى السفور . فقد كتبت عدة فصول فلسفية عن « القدرية والجبرية » ، نشرتها مجلة المقتطف تباعاً من أول سنة ١٩١٧ فى خمسة أعداد أو ستة . ومن بعد ذلك انصرفت إلى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى (هيُوليت تين) كتاب عالم ألمانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة صفحة من كتب تين فى النقد والتاريخ . واندفعت أكتب الجزء الأول من كتابى : (جان جاك روسو : حياته ، وكتبه) ، عدا موضوعات شتى كتبتها ولم أنشرها . وإننى إذ أرجع اليوم إلى ذلك العهد ، عهد الحرب الأولى ، وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة والعشرين — ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ، والأسف إن لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وإنتاج وفير .

* * *

كان اشتراك أمريكا فى الحرب عاملاً جوهرياً من العوامل التى غيّرت كفة الميزان . وكانت كفة الحلفاء تزداد رجحاناً كلما ازداد الإنتاج الأمريكى لمعدات الحرب ، وكلما

ازدادت أمريكا سلطاناً على البحر يمكنها من إرسال إنتاجها وبنيها إلى ميادين القتال . فلما كنا فى أوائل الصيف من سنة ١٩١٨ ، نشر الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة شروطاً أربعة عشر اعتبرها أساساً لهدنة الحرب إذا قبلتها ألمانيا ؛ وكان من بين هذه الشروط حق الأمم فى تقرير مصيرها .

مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطاً متهللاً ، وقال : « انتهينا يا سيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الإنجليز من مصر ويتم الجلاء » . وأجبته : « وهل تصدق يا صديقى أقوال الساسة ؟ ! ألست تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ، عن وعود إنجلترا الرسمية بالجلاء وعوداً لم يتحقق منها إلى اليوم قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ولسن يجب أن تتحقق ؟ أولاً يقتضينا الحذر أن ننظر إليها كأنها بعض وعود إنجلترا بالجلاء ؟ » وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : « كلا ! ! فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب . وهى ليست دولة استعمارية . وهى تريد صادقة ألا تقوم حرب ثانية . وهى لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » .

وعبثاً حاولت أن أقنعه بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته . وعبثاً حاولت أن أؤكد له أن الساسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات . وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة . وكان آخر ردّ لى على كلمته هذه أن قلت : إنك حين تترافع فى قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التى تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم . ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب إنجلترا على الجلاء عن مصر .

كان الألمان لا يزالون محتفظين بمراكزهم فى فرنسا وبلجيكا ، على الخط الذى سموه خط هندنبرج ، حين نشر الرئيس ولسن شروطه الأربعة عشر ، حتى لقد ظن بعضهم أن نشر هذه الشروط مناورة للفت فى عضد الألمان وحملهم على قبول الهدنة ، وبخاصة أن هذه الشروط تنص على عدم تقسيم ألمانيا . لكن الوقائع أثبتت من بعد أن الحالة الداخلية فى ألمانيا كانت قد بلغت حدًّا دانياً من اليأس ، كما أن اختراع الدبابات والغازات السامة زاد هذا اليأس فى نفوسهم . فلما كان يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الأنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

وفى يوم ١٣ نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفداً مصرياً تألف برياسة سعد (باشا) زغلول للسعى إلى الاستقلال حيثما وجد للسعى سبيلا ؛ وأنه تألف من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وكانوا جميعاً خلا لطفى السيد من أعضاء الجمعية التشريعية . وعرفنا أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، قابلوا السير ريجنالد ونجت ممثل إنجلترا فى مصر ، وأبلغوه أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون إلى إنجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة متى اعترفت إنجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع إنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندّين متساويين ، وتتعاونان بحكمها فى مواجهة الظروف الدولية إذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون .

أذيعت أنباء هؤلاء الرجال الثلاثة الذين قابلوا مندوب إنجلترا السامى بالنيابة عن زملائهم أعضاء الوفد ، وانتشرت فى البلاد بسرعة البرق ، فبعثت فى نفوس المصريين أملاً فى مستقبل خير مما هم فيه . ذلك لأن الناس ضجوا طيلة سنوات الحرب ، لبطش الأحكام العرفية بالحريات ، ولأن الملاك والمزارعين والفلاحين اشتد برمهم باستيلاء السلطة العسكرية البريطانية على أرزاقهم وأقواتهم ، وبتجنيدها عائليهم قسراً فى فرق العمال باسم المتطوعين ، ثم لم يكن لهم متنفس يفرجون به عن كربتهم . فلعل هذا الوفد الذى تألف ، ثم اجترأ ثلاثة من أعضائه على مواجهة ممثل إنجلترا والمطالبة باستقلال مصر غداة خروج إنجلترا من الحرب منتصرة ، يجعل لهؤلاء الذين ضاقت صدورهم فرجاً من ضيقهم ومخرجاً مما نزل بهم . على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم هذا الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية . أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟ أليس عبد العزيز فهمى صديقاً للطفى السيد صداقة شخصية ، وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا إلى الحزب الوطنى ، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما لهؤلاء المعتدلين ، ويخشى أن يتأثرا بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف كذلك وفداً ، وأن يختار لرياسة هذا الوفد رجلاً لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته . وأن يطلب إليه وإلى هذا الوفد الذى تألف أن تنضم الهيئتان لتوحيد جهد الأمة فى سبيل استقلالها . ووضع أصحاب هذا التفكير مشروعاً بالوفد الذى رأوا تأليفه ، وجعلوا الأمير عمر طوسون على رأسه ، واتصلوا بسعد باشا وبأصحابه .

وطلبوا إليهم أن تتوحد الهيئة برياسة الأمير عمر . لكن هذه المساعى لم تنجح ، واعتبر تأليف الوفد الجديد ، بعد الخطوة التى خطاها من قابلوا المندوب السامى البريطانى وطلبوا إليه أن تعترف حكومته باستقلال مصر ، منافسة لا مسوغ لها . بذلك أخفق مشروع الوفد الجديد ، وأخفقت المساعى التى بذلت لتعديل الوفد الأول ، وبقى هذا الوفد محط أنظار الأمة على أن الأمة كانت يومئذ ، برغم برمها بما حدث فى أثناء الحرب ، فى حيرة من الأمر : لا تدرى ما عسى أن يطلب إليها ، ثم كان أكبر رجائها أن يوفق الله هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم السعى لاستقلالها ، عن طريق مبدأ تقرير المصير على النحو الذى كان يراه صديق عبد الرحمن الرافعى ، أى أن المسألة قضية يترافع المترافعون فيها ، ويصدر مؤتمر الصلح حكمه وفقاً لمبادئ الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

شعرت حين ترامت إلىّ هذه الأنباء بأن علينا معشر الشباب واجباً يتحتم أداؤه للوطن . ولم يكن مقامى بالمنصورة ليعاونى على أداء هذا الواجب كما أحب . فلما ذهبت فى أخريات الأسبوع إلى القاهرة ، وذهبت إلى (بيت عبد الرازق) بعابدين ، وقابلت هناك أصدقائى : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، زملائى فى طلب العلم بباريس ، وقابلت معهم الأستاذ عزيز ميرهم الذى كان زميلاً لبعضهم فى طلب العلم بليون – وجدتهم يفكرون كما أفكر ، يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى ، واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه : « الحزب الديمقراطى » ، وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره ، وجعلنا مسألة الرياسة دورية حتى لا تكون سبباً لخلاف . فلما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد ، حين أردنا تصوير جانبه السياسى ، أية مشقة . فمبادئ الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعاً ، وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة وإذا أصبحت مصر مستقلة ذات سيادة فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة فى الحرب كإنجلترا . كان تصوير الجانب السياسى من البرنامج إذن سهلاً . لكن تصوير الجانب الاقتصادى لم يكن بمثل هذه السهولة . فقد كان عزيز ميرهم أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة إيمانه بما يعتقد ، أياً كان

ما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجباً أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشاً إنسانياً ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة فى مصر حالاً ؟ فأجاب عزيز : أن لا . قال مصطفى : أمامكما إذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين . فإذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما ، ولا أحسبه يجىء قبل سنوات طويلة - نظرنا جميعاً فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ . وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية ، ويتمتع معها الفرد الإنسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه إنساناً .

استرحت أنا إلى هذا الوضع ، ولم يغير من رضاى به ما كان يبديه عزيز من نشاط فى معاونة طوائف العمال والوقوف إلى جانبهم ضد أرباب الأعمال . ذلك بأن أرباب الأعمال كانوا من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية . ثم إن عزيزاً كان ، فى هذه المعاونة ، يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه . وكنت مقتنعاً بأن علينا واجباً لا يصرفنا عنه مثل هذا الخلاف . ذلك هو واجب التضامن فى العمل لاستقلال البلاد ، وتخليصها من الحكم الأجنبى ومن الاحتلال الأجنبي ومن كل سلطان أجنبي يقيم هذا الحكم ويبقى عليه .

فكر بعض إخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشئ ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى ، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول . وقد علمت ، حين عدت يوماً من المنصورة إلى القاهرة ، أنهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة ، فقابلوا بعض أعضاء الوفد ، فلم يوفقوا فيما سعوا إليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحداً منهم فى عضويته .

لم أعر هذا الأمر كبير التفات . فقد حضرت بعض اجتماعات الوفد ، وبخاصة اجتماعاً عقد بمنزل حمد باشا الباسل يومئذ ، وكان يقع فى شارع الداخلية على مقربة من شارع سعد باشا زغلول ، فرأيت سعد باشا يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه . وكان جواب سعد باشا على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى . فقد كرر الكلمة المأثورة عن شريف باشا : « أن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية » ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته ، فقد أدهى بى سوء الظن بدول الحلفاء ، واقتناعى بأنها إنما أرادت بموافقتها على مبادئ ولسن الأربعة عشر كسب الحرب من غير أن تنفذ هذه

المبادئ – إلى الاعتقاد بأن تحقّق ما قاله سعد باشا باسم الوفد يحتاج إلى جهد يتصل على الزمن ، وأدى بى أكثر من ذلك إلى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل إذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ؛ فانتهزت الفرصة وذهبت يوماً إلى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح . وكان الرجل صريحاً فى إجابتى . قال لى : إن خطتنا أن نسافر إلى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان . فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا فى حدود الحماية ، تنظيماً أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أوفعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ؛ إذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فإذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان .

كان لهذه الإجابة أثرها فى تفكيرى . فالوفد إذن يريد أن يذهب إلى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم . وهو مع ذلك ليس مؤمناً كل الإيمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادئ . فإذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها . أما إذا خذله الحلفاء فإنه لا يحسب أن الثورة أوالنضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين . وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث إلى الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيئ لها التمتع فى شئونها الداخلية بالنظام الدستورى .

لم أطالع أحداً بما سمعت من ذلك . فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك إلى فرقة فى البلاد وشقاق . ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به . وقد بقيت هذه الخطة سراً مكتوماً من الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئاً ، حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ، ويطلبون إلى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك ، وبعد عشرين سنة أونحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقرراً من هذه الخطة . فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجباً ، ولم يكن من العجب فيه شىء

وقد أعان على بقاء خطة الوفد هذه مكتومة تطور الحوادث بما يخالفها ، واضطرار رجال الوفد أنفسهم إلى اتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أوقليل بها . ذلك أن سفر رجال الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر كان رهناً بإرادة إنجلترا ؛ لأنها هى التى فرضت الحكم العرفى البريطانى على البلاد ، فلم يكن أحد يخرج من مصرأو يدخل إليها إلا بإذن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . وقد منعت هذه السلطة أعضاء الوفد من السفر إلى حيث اجتمع ساسة الحلفاء فى مؤتمر الصلح بباريس . وكفى هذا المنع ليغير الخطة من أساسها ، وليجعل من الوفد والإنجليز خصمين لا سبيل بينهما إلى التفاهم . وقد جر هذا التصرف من جانب السياسة البريطانية إلى نتائج لا يزال أثرها فى علاقات مصر وإنجلترا باقياً إلى اليوم .

ولقد سألت نفسى غير مرة عن الحكمة السياسية التى أدت بإنجلترا إلى انتهاج خطة الخصومة والعنف هذه ، وعما كان يؤول إليه الحال لوأنها لم تسلك هذا السبيل وتركت الوفد يسافر إلى باريس ، كما فعلت من بعد ، تحت ضغط الحوادث ؟ وأستطيع اليوم أن أقول إن تصرف إنجلترا يومئذ لم تملله الحكمة السياسية على الإطلاق ، بل أملاه كبرياء الإمبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب ، والتى كانت إلى يومئذ صاحبة القدح المعلى فى الدبلوماسية الدولية . فقد كبر عليها أن يقدم شعب أعزل كمصر ، وهو بعد شعب شرقى إسلامى لا تزال بينه وبين مدارج الحضارة الغربية مراحل ، فيزعم أنه يقف فى مؤتمر الصلح موقف من يقتضى من إنجلترا حقاً له ، ناسياً أومتناسياً أن إنجلترا هى التى حمته فى الحرب ، وأنه لولاها لدخل الأتراك مصر ولأعادوا فى مصر حكم السخرة والكرباج وما إليهما .

كان هذا على الأقل هو شعور الساسة الإنجليز المحليين المقيمين بالقاهرة . وقد أقر ساسة لندن خطتهم فى المنع ، وإن كنت لا أستطيع القطع : أتابعوهم عليها للأسباب التى قدمت ، أم لأن ساسة لندن كانوا فى شغل بتنظيم الحياة الدولية بعد الحرب عن التفكير فى مصر أوغير مصر من الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى ؟

ترى ، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والخصومة ، وأباحت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى إلى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح – أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا فى الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن إنسان بشىء . لكن المؤتمر ، على كل حال ، لم يكن مستعداً أن يسمع من مصر أومن غير مصر مثل هذه المطالب القومية . فهو قد اجتمع ليصور مصير أوربا ومصير الدول المعتدية فى الحرب ، والبلاد الخاضعة

لهذه الدول . وإنجلترا قد فصلت مصر عن الإمبراطورية العثمانية منذ أعلنت عليها حمايتها . فإذا اتجه المؤتمر إلى السماع لمطالب مصر ، فقد وجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نفوذ الإمبراطورية البريطانية ، والشعوب الخاضعة لفرنسا ، والشعوب الخاضعة لإيطاليا . وهذا ما لم يكن يدور بخلد دولة من هذه الدول المنتصرة الممثلة فى المؤتمر. فإذا هو رفض أن يصغى إلى مطالب مصر ، استناداً إلى أنها ليست مما يدخل فى دائرة أعماله ، فما عسى أن يكون موقف الوفد المصرى الذى سافر إلى باريس ؟ وهل يصبح ميسوراً أن يسافر عدلى ورشدى إلى إنجلترا لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا فى دائرة الحماية البريطانية ؟

لا غناء فى الوقوف موقف التكهن . ولعل ما حدث من بعد يفسر ما كان يحدث من رد الفعل أو ييسر على الأقل تفسيره . فلنترك دائرة الحدس ، ولنعد إلى رواية الحوادث وما ترتب عليها من تطور كان له أثره فى اتجاهنا السياسى وفى حياتنا السياسية من بعد .

منع الإنجليز الوفد من السفر إلى باريس حيث مؤتمر الصلح ، ووقفوا منه موقف الخصومة ، فلم يكن بد من أن يقف الوفد منهم موقف الخصومة كذلك . وليس يرجع موقفه هذا إلى رد الفعل الذى تمليه الكرامة وكفى ، بل يرجع كذلك ، وأكثر من ذلك ، إلى موقف رشدى باشا وعدلى باشا من الإنجليز فى أول الحرب ، وقبل إعلان الحماية ، وبعد إعلانها . فرشدى باشا وعدلى باشا هما اللذان تحدثا إلى الوكالة البريطانية ، منذ بدأت الحرب ، عما يكون عليه موقف مصر بعد الحرب إذا سلكت سياسة مودة مع إنجلترا ومعاونة لها . ورشدى باشا هو الذى كان قائماً مقام الخديو ، وهو الذى قبل مع ذلك أن يتعاون مع الإنجليز فيؤلف الوزارة بعد إعلان الحماية ، ويتعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين . ووزارة رشدى باشا هى التى أغضت عن تصرفات السلطة العسكرية البريطانية وسهلت مهمتها طيلة سنى الحرب . وكثيرون من الأعضاء الذين تألف منهم الوفد كانوا أصدقاء شخصيين لرشدى وعدلى وثروت وكثيرين من الوزراء ، وكانوا مؤيدين لسياسة الوزارة كلها . لذلك كان طبيعياً أن تُمد الوزارة الوفد بتأييدها التام منذ تأليفه . وهذا ما حدث ، وما كان له أثره البالغ فى الحركة القومية التى نهضت غداة وضعت الحرب أوزارها .

فقد أنكر بعض إنجليز مصر على الوفد أنه يمثل رغبات البلاد ، وزعموا أن المصريين لا يبرمون بالحكم البريطانى . فأصدر الوفد نصاً بتوكيل المصريين إياه فى السعى للاستقلال أينما وجد إلى السعى سبيلاً ، وبعث بصور هذا التوكيل إلى مختلف الهيئات لتوقيعها . بعث بها إلى المحامين وإلى الأطباء وإلى المهندسين ، وإلى غيرهم من أرباب المهن الراقية المختلفة .

ولم يكن عسيراً أن يوقع هؤلاء تلك التوكيلات ، فثقافتهم وتقديرهم معنى الاستقلال كانا كافيين لإقبالهم على هذا التوقيع . لكن صور هذا التوكيل أرسلت كذلك إلى الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، ثم أرسلت إلى العمد والأعيان ، فإذا عشرات الألوف ومئات الألوف من التوقيعات تنهال من كل جانب ؛ لأن وزارة رشدى باشا شجعت المديرين والمأمورين وجعلتهم يشجعون الناس ، ممن يخشون بأس الحاكم ، على توقيع التوكيلات . ودهش الإنجليز المحليون لهذه الحركة التى لم يكونوا يتوقعونها ، وأيقنوا أن هيبتهم وحدها صارت غير كافية لدعوة الناس إلى التماس رضاهم ، وأنهم أصبحوا فى حاجة إلى معونة الحكومة المصرية والوزراء المصريين لتبقى لهم هذه الهيبة مصونة محترمة .

مع هذا أخذت الإنجليز المحليين العزة بالإثم ، وأرادوا أن يذهبوا فى سياستهم إلى غاية مداها . وكانت سياستهم قائمة على أن يحلوا محل الأجانب فى امتيازاتهم ، بأن يجعلوا القضاء الوطنى خاضعاً لإشراف قضاة من الإنجليز ، وأن يتخذوا من هذا الإشراف وسيلة لإلغاء الامتيازات على نحو ما فعلوا فى السودان ؛ وأن يروجوا لهذه الخطوة الأولى بين المصريين بما سبق لممثليهم أن قالوه عشرات المرات ، من أن الامتيازات الأجنبية غل فى عنق مصر وعائق فى طريق تقدمها السياسى والاقتصادى . وقد نسى الإنجليز المحليون الذين فكروا فى متابعة هذه السياسة وتنفيذها أن ذلك كان ممكناً لو أن الحرب لم تقع ، ولو أن الأحكام العرفية البريطانية لم تعلن ، ولو أن المصريين لم تؤخذ أقواتهم ودوابهم ، ولم يعتقل المئات بل الألوف منهم ، ولو أن ما كان يوصف به العدل الإنجليزى قبل الحرب من أنه أسمى صور العدل الإنسانى ، كان ما يزال له بعض الأثر فى النفوس . أما وقد وقعت الحرب ، وأعلنت الأحكام العرفية البريطانية ، وحدث فى أثناء ذلك كله ما ترك فى نفوس المصريين جميعاً أشد المرارة – فقد كانت الفرصة غير مواتية للمضى فى سياسة تغيرت من حولها كل الأسباب التى كانت تسوغها . ولذا واجهت هذه السياسة البريطانية فى تلك المناسبة أشد المقاومة ، لا من جانب المصريين وحدهم ، بل من جانب الأجانب أصحاب الامتيازات كذلك . لقيت هذه السياسة مقاومة من جانب المصريين حين أعلن مستر برونيات ؛ المستشار القضائى لوزارة الحقانية ، مشروع النظام القضائى الجديد الذى ترتكز هذه السياسة عليه . فقد فند عبد العزيز فهمى بك هذا النظام فى مذكرة دقيقة وضعها كشفت عن عيوبه ومراميه ، وكانت علماً التف حوله المحامون ورجال القانون من المصريين يقاومون مشروع برونيات بكل قوتهم . ولقيت هذه السياسة مقاومة من لجانب الأجانب ، حين أعلن المصريون أنهم

يؤثرون نظام الامتيازات الأجنبية على نظام الحماية البريطانية ، وأنهم يشهدون الأجانب فى مصر على أهليتهم للاستقلال . إزاء هذا الأتجاه المصرى أظهر الأجانب جميعاً عدا الإنجليز عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية ، ورأوا فى تأييد هذه الحركة ضماناً لمصالحهم ولأمنهم فى مصر أكبر من حماية إنجلترا لهم ولمصالحهم . لذلك شعر الإنجليز المحليون بأن سياستهم فى مصر تصطدم بصخرة ليس من اليسير تحطيمها ولا تخطيها .

* * *

كنت لذلك العهد من الذين يمثلون نقابة المحامين بالمنصورة . وكان اتصالى القديم بعبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد يجعلنى أشاركهما الرأى فيما يدعون إليه ، وأبذل الجهد فى الدعوة له والإقناع به . وكنت كثير التردد على القاهرة ؛ لأننى كنت ألقى محاضرات أسبوعية بالجامعة المصرية ، وكنت أسافر يوم الأربعاء من كل أسبوع إلى العاصمة لأعود منها يوم الجمعة . وكان ذلك يسهل لى الاتصال بالحركة السياسية التى يقوم بها الوفد ، بقدر ما ييسر لى الاتصال بإخوانى أعضاء الحزب الديمقراطى ، والوقوف منهم على الاتجاهات السياسية الجارية فى مختلف البيئات المشتغلة بالسياسة .

وكنت يومئذ قلقاً بعض الشىء على مصير مصر ؛ لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر . ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل هذا القلق . فقد رأوا أن المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان وعن بعض أعمال الإنجليز ، برغم ما كان من ذيوعها فى مختلف الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان إلى أن المبادئ الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتاً لا شبهة فيه . لكن بين الحق مبدأ مسلماً به ، والحق واقعًا واضح الأثر فى الحياة ، بوناً غير قليل . لابد إذن من قارعة تنبه الإنجليز إلى أن الموقف أخطر مما يظنون ، وتدعوهم إلى اتخاذ إجراء سياسى أو إجراء عرفى عنيف . فسيكون لأى الإجراءين أثره فى القضاء على ما كان يبدو من ركود فى هذه الحركة القومية التى تتطور شيئاً فشيئاً ، والتى أخذ أعضاء الوفد على عواتقهم أن ينهضوا بها وكلاء عن الملايين الذين وقعوا على التوكيلات التى أذاعها الوفد فى الناس فأقبلوا على توقيعها متحمسين .

كانت وزارة رشدى باشا ، التى تضامنت مع الوفد حين تأليفه وأعانته على تحقيق أهدافه ، قد اضطرها الإنجليز إلى الاستقالة جزاء ما صنعت من ذلك . وقد تعذر تأليف وزارة أخرى ؛ لأن الوفد انتهز هذه الفرصة فرفع خطاباً إلى عظمة السلطان ، مستنداً إلى

وكالته عن الأمة ، طالباً إليه أن يعهد من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا . ولما انقضت أيام ، ولم يتيسر تأليف وزارة ، أصدر الحاكم العسكرى البريطانى بوصفه ممثل السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، أمراً عهد فيه إلى وكلاء الوزارات بالقيام فى وزاراتهم بتصريف شئونها الإدارية . على أن الإنجليز رأوا فى عمل الوفد ، وتحديه عظمة السلطان ، وفرضه شخصاً بالذات لتأليف الوزارة ، وادعائه لنفسه الحق فى هذا الإجراء بوصفه وكيلا عن الأمة – تصرفاً مخالفاً للنظام ، بل خروجاً عليه ، بل ثورة على صاحب العرش نفسه . أما وهم لا يرون أن يكون لغيرهم إلى جانب صاحب العرش رأى ، فلا يمكن أن يمر هذا التصرف الثورى دون إجراء ، بل لا يمكن أن يمر دون جزاء رادع . وكان هذا الجزاء أن قبض على أربعة من أعضاء الوفد هم : سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وأن نفوا إلى مالطة .

كان ذلك ليلة اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وكنت ذلك اليوم مسافراً إلى القاهرة لألقى محاضرات بالجامعة المصرية صبيحة ٩ من مارس . وكان النبأ بالقبض على الباشوات الأربعة واعتقالهم ، قد سرى فى أنحاء العاصمة ، وانتقل منها بسرعة البرق إلى أنحاء الأقاليم . وكان الجميع ، إنجليزاً ومصريين وأجانب ، ينتظرون ما عسى أن يكون رد الفعل لهذا القرار الذى اتخذته إنجلترا إزاء من ينادون باستقلال مصر . فلما أصبحت يوم ٩ من مارس ذهبت فى الساعة التاسعة إلى الجامعة ، وكان مقرها يومئذ بميدان الأزهار (الفلكى الآن) ، فإذا هى خلاء ليس فيها طالب واحد . وصعدت إلى الطابق الأول ، فألفيت محمد بك وجيه سكرتير الجامعة بغرفته المطلة على الميدان . وكانت سراى البستان ، حيث يقيم السلطان فؤاد ، تجاور الجامعة وتطل عليها نوافذ مكتب وجيه بك ؛ فلما دخلت عليه حيانى وعلى ثغره ابتسامة وقال : إن طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربون احتجاجاً على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه .

جلست إليه أتحدث معه ، وأشرب القهوة عنده . وإننا لنتحدث إذ رأينا من نافذة الغرفة منظراً يأخذ بالأبصار ؛ فقد امتلأ ميدان الأزهار كله بالمتظاهرين من جميع الطبقات ، طلاباً وعمالا وأفندية ، وفى أيدى كثيرين منهم فروع أشجار ضخمة اقتلعوها من الشوارع التى مروا بها ، وإذا هم يميلون على عربات الترام التى تمر بالميدان يحطمونها ويقلبونها هنالك قلت : لقد أطلق الحيوان الناطق من جميع قيوده ! ولم تمض لحظات بعد ذلك حتى رأينا قوة من الجنود الإنجليز تحاصر قصر البستان مخافة أن يدخل المتظاهرون أفنيته .

ولبث المتظاهرون بميدان الأزهار : (ميدان الفلكى حالا) ، ثم اندفعوا إلى ناحية شارع قصر العينى . فلما خلا الميدان تركت الجامعة ، وذهبت أتصل بإخوانى فى الحزب الديمقراطى وأصدقائى من غيرهم ، لأقف على ما أستطيع الوقوف عليه من أنباء الموقف . ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الإسكندرية إلى أسوان ، وأن ثورة عجباً انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيراً من خطوط التلغراف قطعت ، وأن الانتقال من العاصمة وإليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال إلا بترخيص خاص ، وأننى ، وقد قطعت السكة الحديدية ، لا أستطيع العودة إلى المنصورة حيث تركت زوجى وحيدة مع خدمها ، لا تعرف شيئاً من أخبارى ولا أعرف شيئاً من أخبارها ؛ لأن المواصلات التليفونية بين مصر والمنصورة قد قطعت كذلك .

شغلت وحدة زوجى بالمنصورة بال أبويها ، وكنت نازلا عندهما ، وشغلت كذلك بالى . فلم يكن فى مقدور أى منا أن يتصل بها بالتليفون أو بالتلغراف أو بأية وسيلة أخرى ، فما ترى يكون شأنها هناك فى جو لا ندرى مدى اضطرابه بأسباب الثورة ؟ لكن اشتغال بالى لم يستأثر بشىء قل أو كثر من تفكيرى ولا من مجهودى ، فى هذا الوقت العصيب الذى كانت الأنباء ترد فيه بين ساعة وأخرى بوقوع الاشتباك بين الجنود الإنجليز والمتظاهرين المصريين بالقاهرة ، اشتباكاً تجسم الأنباء نتائجه من القتلى والجرحى . بل لقد قيل إن الجيش المصرى والجيش البريطانى اشتبكا ، ثم تبين أنها شائعة لا تستند إلى الواقع . وكانت أنباء الأقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة ، وكان اهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله . تمردت بعض قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الإنجليز باستباحتها وإحراقها . وانتشر الخبر بذلك ، وترتب على انتشاره أن أحاط الأهالى المصريون بجماعة من الجنود البريطانيين وقف بهم القطار بمحطة ديروط ، فقتلوهم ومثلوا بهم أشنع تمثيل وشربوا من دمائهم . وأعلنت بعض الجهات النائية بعض الشىء عن القاهرة استقلالها ، واحتل شبان من المحامين دواوين الحكومة ، وتولوا بأنفسهم أمور الحكم والمحافظة على الأمن والنظام . وأضربنا نحن المحامين فى أنحاء القطر جميعاً احتجاجاً على تصرفات السلطة البريطانية . وكنا نذهب كل صباح إلى منزل سعد زغلول باشا حيث يجتمع أعضاء الوفد ، نتلقى من هناك أنباء ما حدث بالأمس ، ونرتب عليه نتائجه فى تصرفاتنا . وكذلك اندلع لهيب الثورة وامتد فى كل مكان ، ولم يقتصر على المتعلمين ولا على

الشباب ، بل اهتزت به جميع القلوب ، وتحرقت استجابة له الجوانح والأفئدة ؛ حتى السيدات ، اللواتى كن يومئذ محجبات مقصورات فى خدورهن ، أبى عليهن شعورهن الوطنى أن يبقين غير مشتركات فى هذه الثورة القومية القوية ، فخرجن مؤتزرات حبراتهن ، متظاهرات سيراً على أقدامهن إلى منزل سعد باشا الذى أصبح حقًّا ، وفى هذا الظرف ، بيت الأمة . وكذلك تحطمت الفوارق فى التفكير والشعور والعمل بين الطبقات ، وحرك ملايين المصريين شعور واحد هو الشعور بالكرامة القومية المهانة ، والثورة الصارخة لهذه الكرامة ، والحرص الخالص على التخلص من حكم الإنجليز .

لم يكن طبيعيًّا أن يقف الإنجليز من هذه الحوادث العنيفة موقف المتفرج . فهم إن استطاعوا إطفاء اللهب فأثبتوا أن النار كانت نار قش ، خلصت لهم مصر ، وكان لهم أن يصنعوا بها ما يشاءون . لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف . لم تكن مظاهرة تقوم إلا أسرعوا بمواجهتها وإطلاق النار على المتظاهرين فيها . كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة . ثم إنهم هددوا بقية أعضاء الوفد ممن لم ينفوا إلى مالطة بأنهم يحملونهم تبعة هذا الاضطراب . وأصدر أعضاء الوفد بياناً فيه دعوة إلى الهدوء . لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . وهذه الحركة الوجدانية هى التى دفعت لجنة الموظفين فدعت إلى إضراب الموظفين فأضربوا فتعطل العمل الحكومى كله . وكذلك ظلت الحركة تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، ويؤيدها من كان الإنجليز يظنون أنهم أكثر الناس اعتدالا ، وأبعدهم عن الاشتراك فى مثل هذا الخروج فى نظرهم على القانون والنظام . أيدها مستشارو الاستئناف ، وأعضاء البيت المالك ببيانات أعلنوا فيها صراحة أنهم يؤازرون الشعب فى طلب الاستقلال ولا يبغون عنه بديلا . بل أيدها قوم اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الإنجليز وأولياؤهم فى مصر ، وكان هؤلاء أشد اندفاعاً من غيرهم . وكذلك نزلت الأمة كلها إلى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخاً وشباناً ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما إلى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، فى حماسة وقوة أخاذتين بالألباب .

* * *

كانت الحركة الوطنية تزداد على الأيام قوة وعنفاً . وقد أدركت السلطة البريطانية ، بعد استقالة وزارة رشدى باشا وبقاء البلاد زمناً بغير وزارة ، أن تأليف وزارة سياسية ليس أمراً

ميسوراً . عند ذلك رأى عظمة السلطان فؤاد أن يعهد بتصريف شئون البلاد إلى وزارة إدارية ، لا يكـون لها لون سياسى تحابى به النهضة الوطنية فتزيدها قوة ، أو تحارب به هذه النهضة فتدفع البلاد إلى المقاومة ، وإلى ما تؤدى إليه المقاومة من ثورة أشد عنفاً مما كان حادثاً إلى يومئذ . وتألفت هذه الوزارات الإدارية تباعاً برياسة محمد سعيد باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، ويوسف وهبة باشا ، فكانت تلقى من مقاومة الشعب ما يقصر أجلها وما يكرهها على الاستقالة بعد أشهر أو أسابيع من تأليفها .

ولم ينج أحد من رؤساء هذه الوزارات الإدارية من الاعتداء عليه اعتداء مقصوداً به إلى التخلص من حياته . ذلك أن جماعة من الشباب تألفت ورأت فى هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوماً لنهضة وطنهم ، فأوجبت على نفسها التخلص منهم . صحيح أن المحاولات التى حدثت لهذا الغرض لم تذهب بحياة وزير أو رئيس وزارة فى هذه الوزارات المتعاقبة ، لكنها جميعاً كانت تنم عن روح العنف التى بدأت تحل من نفوس بعض الشبان محل الإيمان . وكانت كثرة هؤلاء الشبان من طلبة المدارس العليا ، فكانت تقدر نتائج عملها من الناحية السياسية . لذلك قدرت حين فكرت فى الاعتداء على حياة يوسف وهبة باشا ما يثيره هذا الاعتداء من معنى التعصب إذا اعتدى عليه شاب مسلم ، وما قد يدفعه هذا المعنى إلى نفوس المصريين الأقباط من ناحية ، وما يفيد الإنجليز منه فى الدعاية ضد مصر من ناحية أخرى — فعهدت إلى أحد أعضائها الشاب القبطى عريان يوسف سعد الطالب بمدرسة الطب فألقى على يوسف وهبة باشا قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

كان من أثر هذه الاعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة . وما لهم يقبلونها وفى قبولها هذا الخطر ، وليس من وراء قبولها مغنم ! ترى ، لو أنهم وجدوا فى القبول عوضاً مادياً ، ألا يدفع ذلك كثيرين إلى إقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين ! وصدر القانون الذى يقرر هذا العوض ، فجعل للوزير لقب صاحب المعالى ، من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ما عاش ، وفى هذا عوض معنوى يغرى من يحب بريق الألقاب ؛ وجعل للوزير من ساعة قبوله الوزارة معاشاً ألفاً وخمسمائة جنيه يستمتع بها حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده حسب قانون المعاشات ، وفى هذا عوض مادى لمن يغريهم المال . وكذلك أمكن التغلب على أزمة تأليف الوزارة ، وإن بقى قبول الوزارة متطوراً إليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء . لكن هذا التغلب لم يسكن من شدة الثورة القائمة ومن اندفاعها ، بل لقد زادها شدة واندفاعاً .

استمرت الاضطرابات زمنا ذهب أثناءه كثيرون ضحايا المصادمات بين المتظاهرين والجنود البريطانيين الذين كانوا يطلقون الرصاص فى غير ضرورة فى كثير من الأحيان . ومع أن السلطات الإدارية استطاعت تحت ضغط الإنجليز إعادة المواصلات ، بقيت الحركة مضطربة لا تهدأ ، وإن خفت بعض مظاهر العنف والقسوة منها . وشعر الأجانب بأن هذا الشعور ، الذى حرك مصر ، شعور صادق صادر من أعماق نفس الأمة ، فأيقنوا أن لهذه الأيام ما بعدها ، وأنهم لا مفر لهم إذا أرادوا دوام الإقامة فى مصر أن يزيدوا صلاتهم بأهلها مودة . لذلك ضاعفوا إظهارهم العطف على مطالب مصر ومشاركتهم المصريين فيها ، وأعلنوا على الملأ أن المصريين لا يطلبون إلا حقًّا . ورأى الإنجليز أن الأمر جد خطير ، وأنه لذلك يحتاج إلى عمق التفكير وحسن التدبير ، وإلى انتهاج سياسة أخرى غير سياسة العنف والبطش .

وللحكومة البريطانية خطة ما أيسرها حين تريد أن تعدل سياستها ؛ فهى تغير ممثلها فى البلد الذى يريد أن تغير هذه السياسة فيه ، فيجىء الممثل الجديد بسياسة جديدة . وكذلك فعلت . نقلت سير ريجنالد ونجت ، وعينت مكانه لورد اللنبى قائد قواتها فى الشرق الأوسط فى أثناء الحرب ، وفاتح بيت المقدس ، والمتمتع بثقة الشعب البريطانى بسبب انتصاراته ثقة لا حد لها .

جاء هذا البطل الفاتح إلى مصر ، وأعلن أن إنجلترا لا تريد لمصر إلا الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى ، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وإنجلترا ؛ وأنه لذلك أمر بإطلاق الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر إلى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

يا لروعة الانتصار على الإمبراطورية البريطانية ، يعلنه البطل البريطانى المنتصر على أعدائه فى الشرق الأوسط جميعه ! ! لم يكد هذا الإعلان يذاع فى العاصمة وفى الأقاليم حتى شعرنا ، معشر الشباب يومئذ ، أن السياسة البريطانية أذعنت لما نريد ، فكنا يقابل بعضنا بعضاً مهنئين بهذا الانتصار العظيم . وذهبت من فورى إلى مكتب التلغراف ، وبعثت إلى زوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم . وأيقنا يومئذ أن لم يبق على إقرار حقنا فى تقرير مصيرنا إلا أن يذهب الباشوات الأربعة وبقية أعضاء الوفد إلى باريس ، وأن يطلبوا إلى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطلبهم فتجلو إنجلترا عن مصر ويرد إلينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة .

تقضت أيام كنا ننتظر خلالها سفر أعضاء الوفد بصبر نافد . وفى هذه الأيام أجمعنا رأينا على أن نجمع للوفد أقصى ما نستطيع جمعه من المال ، لمعاونته على الدعاية للقضية فى باريس وفى أوربا ، وفى كل مكان يحتاج الأمر فيه إلى الدعاية . وأخذ كثيرون ، كنت من بينهم ، فى التنقل بين البلاد المختلفة ينشرون الدعوة لهذا البذل فى سبيل الاستقلال والحرية .

كانت السياسة البريطانية الجديدة تحاسن المصريين جهد طاقتها . ولقد ذهبت فى مجاملتهم إلى إصدار الأمر للباخرة التى تقرر أن تقل أعضاء الوفد إلى فرنسا ، بأن تلقى مراسيها بمالطة ، ليستقلها الأربعة الذين كانوا منفيين بها . وكذلك ابتسم أمامنا كل شىء ، وبلغ منا الجذل أعظم مبلغ .

لكن هذه السياسة البريطانية ، التى كانت تحاسن الشعب المصرى فى مصر ، كانت تبذل جهداً آخر فى باريس سرعان ما ظهر أثره ، فأزال عن أبصارنا غشاوة الانتصار التى بهرتنا أياماً غير قليلة ، وردنا إلى الاقتناع بأن طريق الجهاد أمامنا طويل . فقد استقل أعضاء الوفد الباخرة ورست بهم فى مالطة ، واستقلها معهم رئيس الوفد وزملاؤه الثلاثة الذين كانوا معه فى جزيرة المنفى ، وسارت بهم السفنة الى مرسيليا . وفى الساعة التى بلغوا فيها هذا الميناء الفرنسى كان الدكتور وودروولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب على سواء ، قد أذاع إعلاناً رسمياً باعتراف حكومة الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر . وكان طبيعياً أن يقع هذا الإعلان على أعضاء الوفد بمرسيليا ، وعلينا نحن الملايين من أهل مصر ، وقع الصاعقة . فها هو ذا الرجل صاحب المبادئ الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير ، ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره ، ويعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ويذيع ذلك كله قبل أن يصل الوفد المفوض من الشعب المصرى للدفاع عن قضيته إلى باريس ، وقبل أن يسمع الرئيس ولسن منه كلمة ! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر ، وهو التنكر للمبادئ أشد التنكر ؟ ! ألا تبًّا للسياسة البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد على عواطف الشعب ، وهى ممسكة بالأخرى سكيناً تطعن الشعب بها فى صميم قلبه ، فتدمى فؤاده ، وتذيب حشاشة نفسه !

وإنى لأذكر الآن هذا الاعتراف بالحماية يعلنه الدكتور ولسن ، فأظن ظنًّا يكاد يبلغ اليقين أن الأمر دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لإنجلترا فى مصر ، وإن الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام

عواطفه ، فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن نجديه نفعاً ؛ لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم . فإذا يئس الشعب المصرى إزاء ذلك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضاً تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع . أما إذا لم ييأس الشعب ، وهذا ما لم تكن إنجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ومن ألوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب ، حتى يسكن راضياً أو كارهاً إلى المصير الذى تريده له .

فوجئ أعضاء الوفد حين وصولهم مرسيليا باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، ففلَّ ذلك من عزمهم وفت فى عضدهم . لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر ، ومؤتمر ظالم للصلح فى باريس ينظر إلى الشرق نظرة الغربيين القديمة ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من شأن هذا الشرق ؛ فماذا عسى أن يصنعوا ؟ لم يكن لهم بد من أن يتابعوا سفرهم إلى باريس ، ليستقروا بها على مقربة من مؤتمر الصلح ، يعالجون الأمر ما استطاعوا ، وهم بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجاء . لذلك انصرف تفكيرهم إلى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجدوا لهذه الدعاية سبيلا .

وحين نزلوا باريس ازدادوا اقتناعاً بأن الدعاية هى غاية ما يستطيعونه . ذلك بأنهم وجدوا وفوداً مثلهم من بلاد محكومة بالأجنبى ، شأنها شأن مصر ، قد ظنت كما ظن المصريون أن حق تقرير المصير أمر جد ، وضع فى شروط هدنة الحرب للجميع فى أرجاء العالم كله ؛ فسبقتهم إلى باريس وأقامت على مقربة من المؤتمر ، وبعثت إليه بمذكرات وتقارير عن وطنها وحقه فى الاستقلال – لكنها لم تصل إلى شىء ولم يستمع إليها أحد . وقد صنع رجال الوفد المصرى ما صنع هؤلاء ، فبعثوا إلى المؤتمر بمذكرات وتقارير عن مسألة السودان ، ثم علموا أن مذكراتهم وتقاريرهم لا تتعدى سكرتيرية المؤتمر المكلفة بفرز الأوراق والوثائق التى ترسل إليه ، فلا ترفع إليه منها إلا ما كان وثيق الصلة بأعمال المؤتمر فى وضع معاهدة الصلح مع ألمانيا .

ظل مؤتمر الصلح منعقداً ستة أشهر ، قضى وفد مصر قرابة نصفها بجواره من غير أن يتمكن من الاتصال به . وحاول رجال الوفد الاتصال بأعضائه خارج المؤتمر فلم يجدهم هذا الاتصال نفعاً . ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر . ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف ، كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر . أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من

نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه . وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد إنجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالإذعان للأمر الواقع .

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس ما لم يعلن معه أنه عائد إلى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الإعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت إليها إنجلترا تحت ضغط الحرب وصروفها . ولم يكن الوفد يستطيع من الناحية الأخرى أن يظل مقيماً بباريس لا يصنع شيئاً ، فيتعرض لقالة مواطنيه جميعاً : أن الأموال التى جمعت من عرق جبين المصريين ، كى تنفق فى سبيل استقلال الوطن ، يبعثرها الوفد متاعا لأعضائه . لابد إذن من نشاط سياسى جديد يقوم به الوفد ليحيى فى نفوس المصريين أملا يتعثر ، ويسوغ فى نفس الوقت بقاءه بباريس .

وسنحت فرصة انتهزها الوفد بمهارة وذكاء . فقد ترامت الأنباء بأن (الكونجرس) الأمريكى لا يؤيد الرئيس ولسن ، فيما انتهى إليه من معاهدة أنشأت عصبة الأمم ونظمت الصلح مع ألمانيا . والرئيس ولسن هو أول من اعترف بالحماية على مصر . فإذا رفض (الكونجرس) المعاهدة ، فكأنما محا هذا الاعتراف بالحماية ، وفتح الباب من جديد للأمل فى مقاومتها . لذا أوفد الوفد محمد محمود باشا من باريس إلى أمريكا ليدعو إلى قضية مصر فيها ، وليتصل بالنواب والشيوخ من أعضاء (الكونجرس) ، فيقنعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الغاشمة الظالمة .

سافر محمد باشا محمود إلى أمريكا ، واتصل فيها بمستر فولك ، وقام بدعاية واسعة النطاق للمسألة المصرية ، وجعل بعض أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الاستقلال . وكذلك كسب الوفد موقعة جانبية سوغت بقاءه فى باريس ينتظر ما يسفر عنه الغد .

ولقد اقتنعنا نحن فى مصر بهذا التصوير للدافع الذى سوغ سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ، وكنا ننتظر بفارغ الصبر ما تنقله الأنباء من كلمة قالها شيخ أو نائب أمريكى نحسبها مؤيدة لقضية بلادنا . وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد فى النفوس الأمل ، أو بما يُذهب على الأقل عنها اليأس . والحق أن الصحف الوطنية قامت فى هذا السبيل بعمل جليل يستحق التقدير ، وإن كنت أرى اليوم أن هذه الحركة التى قام بها الوفد ، والتى تولاها محمد محمود باشا بمقدرة وكفاية ولباقة ، إنما كانت (حقنة)

أمل حين غاض معين الأمل ؛ لأن الشعب الأمريكى ، و (الكونجرس) الأمريكى ، لم يكن يعنيهما يومئذ من شأن مصر أكثر مما كان يعنينا نحن من شأن بلاد الكونغو مثلا ، ولأن معارضة المعارضين لمعاهدة الصلح مع ألمانيا كانت ترجع لأسباب مردها إلى سياسة أمريكا نفسها : أتبقى فى عزلتها أم تحمل أعباء السياسة العالمية على عاتقها ؟ وقد انتهى الأمر هناك بانتصار سياسة العزلة ؛ فلم تشترك أمريكا فى عصبة الأمم لأنها لم توافق على ميثاق العصبة ، ولم توافق تبعاً لذلك على معاهدة يعدّ ميثاق العصبة فى السياسة العالمية أهم أجزائها .

* * *

لم يكن لإنجلترا أن تكتفى بالاعتراف بحمايتها مصر فى معاهدة فرساى . فالحماية لتكون شرعية دولياً يجب أن يقبلها الشعب المحمى . هذا ، ثم إن معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن أبرمت ، وقد تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف هى بها ، ولا يمكن تبعاً لذلك أن تنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر ، إذا لم يكن بد من أن تنزل عنها . لهذا ألفت إنجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت إيفادها إلى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين إنجلترا ومصر .

أذيع هذا النبأ فى القاهرة ، فاصطرب له الناس أيّما اضطراب . فماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ، ورأى لجنة الوفد المركزية التى تألفت فى مصر منذ سفر الوفد ، وتولى رياستها محمود باشا سليمان ، والسيد محمد محمود باشا ؟ أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة . وكنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى فى مثل هذه الحيرة . وإن الناس لكذلك ، إذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقتراحاً موقعاً من رجل مجهول يدعو فيه المصريين جميعاً إلى مقاطعة لجنة ملنر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عدّه الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية .

مع هذا بقى الوفد وبقيت لجنة الوفد بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأياً . أما نحن فى الحزب الديمقراطى ، فقد تبنينا هذه الدعوة وأذعناها فى كل مكان ، وأوحينا إلى الشباب المتصل بنا وإلى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ،

وألا يدعوا رجلا مسئولا يتصل بلورد ملنر أو بأحد من أعضاء لجنته . وكانت حجتنا فى ذلك أن هذه اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر ، وأن مصر ترفض الحماية ، أيًّا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على إتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله .

آمن الشباب بهذه الحجة المنطقية الواضحة ، ونظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ؛ فكانوا يقابلون الساسة ، والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الإنجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم فى المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها . أما الشيوخ فظلوا مترددين فى حكمة هذه الخطة ، وإن اعترفوا بسلامة المنطق فيها . ذلك بأنهم ، وقد رأوا الدول تنكرت لحق تقرير المصير ، خافوا مغبة المقاطعة ، وأن تجر على مصر من الشر أكثر مما تجر من الخير . وأخيراً وجدت صيغة للتوفيق ، لعل حسين رشدى باشا كان أول من قال بها . ومؤدى هذه الصيغة أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث إلى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له .

حدث ذلك كله قبل أن تحضر اللجنة إلى مصر . فلما حضرت وجدت من حولها جو مقاطعة يشوبه شىء غير قليل من العداء لإنجلترا . ولم يصد هذا الجو اللجنة عن تنظيم عملها . فقد اتخذت فندق سميراميس على ضفة النيل مقرًّا لها وبدأت هناك أعمالها . وقد استطاع لورد ملنر ، فى الأسابيع الأولى من مقامه بمصر ، أن يتصل سرًّا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدًّا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع إنجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل إنجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . فإذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس ، فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس .

أصدرت اللجنة بعد هذه الأسابيع الأولى بياناً قالت فيه : « إنها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثاً حرًّا لا يرتبط به أحد ، وإن هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وإنها لا ترى مانعاً مطلقاً من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » . وظنت اللجنة أن هذا البيان قد يخفف من حدة المقاطعة إن لم يقض عليها . لكن الصحف المصرية ، والشباب المصرى ، رأوا فى هذا البيان خدعة بريطانية قصد بها إلى أن تخفق خطة المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها . ولذلك ضاعف الشبان جهدهم

فى الاتصال بالساسة والمسئولين كى لا يغير أحد موقفه ، وكى لا يتصل أحد باللجنة ، حتى يشعر الإنجليز جميعاً بأن مصر جادة الجد كله فى بلوغ حقها فى الاستقلال كاملا غير منقوص .

لم ييأس لورد ملنر ولم ييأس أعضاء لجنته لمقاطعة المصريين إياهم ، ولم يجمعوا أوراقهم ويعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، بل أقاموا بمصر أسابيع وأسابيع جمعوا فيها بمختلف الطرق ما استطاعوا جمعه من معلومات عن عوامل القلق وأسباب علاجه . ولم يكن ذلك عسيراً عليهم . فعلى مقربة منهم دار المندوب السامى البريطانى والقائم بإجراء الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ، ولدى هذه الدار من المعلومات الشىء الكثير ، إن لم يكن لديها المعلومات كلها . فلدار المندوب السامى يومئذ ، وللسفارة البريطانية اليوم ، ولممثل إنجلترا حيث وجد ، قلم مخابرات مؤلف من أشخاص من جنسيات مختلفة ، بينهم عدد من أبناء البلد الذى يقيمون فيه . وقلم المخابرات هذا يتصل أعضاؤه غير المعروفين بالمصريين من كل الطبقات ، ويتحدثون إليهم فى مختلف الشئون .

كانت بمصر يومئذ سيدة لبنانية الأصل أو سوريته تصدر مجلة عربية أدبية نسوية ، وكان لها معارف كثيرون من المصريين ومن غير المصريين . ذكر لى أحد أصدقائى يوماً أن لهذه السيدة علماً بنيات الإنجليز ، وأن من الخير أن نراها ، وضرب لمقابلتها بعد ذلك موعداً قابلناها فيه . ولقد كانت سيدة مثقفة تتقن الفرنسية والإنجليزية فضلا عن العربية لغتها الأصلية . وكانت جذابة الحديث ، لم تلبث حين صعدنا إلى الطابق الذى تقيم فيه بشارع سليمان باشا أن أخذت تحدثنا عن الحركة الوطنية وقوتها ، وإخفاق السياسة البريطانية إلى يومئذ فى القضاء عليها . لكنها ذهبت بعد ذلك فى الحديث مذاهب لم يبق عندى معها ظل ريب فى اتصالها المباشر بالإنجليز . تحدثنا عن إضراب الطلبة فى المدارس وفى المعاهد الدينية ، فقالت :

– أولا تظنون أنه إذا بعثرت أموال فى الأزهر أفاد منها طلابه عدلوا عن الإضراب ، وعادوا إلى الدروس ؟

قلت : إذا كنت تحسبين هذه الوسيلة ناجعة ، فلماذا لا يلجأ الإنجليز إليها مع الطلبة فى الجامعة والمدارس العليا كذلك ؟ !

وكان جوابها : كلا ! إن أبناء المدارس العليا من أبناء الأغنياء ، أو على الأقل يستطيع آباؤهم الإنفاق عليهم ، فإغراؤهم بالمال غير يسير . أما طلبة الأزهر ففقراء يمكن التأثير فيهم من هذه الناحية .

وكفانى أن سمعت منها هذا القول لأمسك عن كل كلام ، ولأظل فى موقف المستمع . فما كان لى أن أشترك فى حديث يراد بنتائجه محاربة غرض أنا من الساعين إليه . والواجب الوطنى يقتضى محاربة من يحاربه . ونزلت بعد ذلك أنا وصاحبى ، وأبديت له اقتناعى بأن هذه السيدة تعمل لحساب الإنجليز ، وأننى لا أريد أن أراها أو أرى أمثالها من بعد ذلك أبداً .

لم تكن هذه السيدة التى رأيناها إلا واحدة من مجموعة غير قليلة يفيد منها قلم المخابرات البريطانى فى مصر . وهؤلاء كانت معلوماتهم جميعاً تحت نظر لجنة ملنر ، وكذلك كانت ملفات دار المندوب السامى . ولعل كثيرين من غير المصريين تبرعوا كذلك ، من غير أن يكونوا فى قلم المخابرات ، بأن يذكروا للجنة ما لديهم من معلومات . فقد أوى كثيرون من الأجانب ، حين اشتدت الثورة فى سنة ١٩١٩ ، إلى دور المصريين فى المدن وفى الأرياف ، يستجيرون بهم من عنت الجماهير ، ولقوا فى جوار هؤلاء المصريين الكرام خير ملجأ وآمنه . ولعل أكثرهم حفظ للمصريين هذا الجميل ، وإن كنت أعلم أن بعضهم تنكر من بعد ذلك لهم . وهؤلاء المتنكرون لابد أنهم أفضوا بما لديهم من معلومات إلى أعضاء اللجنة ، أو إلى من يبلغون هذه المعلومات إلى اللجنة ؛ وبذلك اجتمع لها من أسباب البحث فى حوادث سنة ١٩١٩ ما قضت الأسابيع والأسابيع فى فحصه وتمحيصه ، واستقصاء مقدماته ونتائجه .

لا شك عندى فى أن اللجنة قدرت ما قيل لها من ضرورة الاتصال بالوفد المصرى المقيم بباريس قدره الحق ، وأنها رأت محادثة الأشخاص الذين يتألف منهم هذا الوفد بعض ما يدخل فى مهمتها . لكنها أبدت ما يشعر بالنقيض من ذلك تماماً . وقد أشيع يومئذ أن لورد ملنر وأصحابه لا يرون أى داع للاتصال بهؤلاء المقيمين بباريس ، لأنهم ليست لهم أية صفة رسمية ، ولأن ما اجتمع لدى اللجنة من معلومات يكفيها لتضع تقريرها . والحكومة البريطانية حرة بعد ذلك فى تقرير ما تراه .

أتمت اللجنة عملها وعادت إلى لندن ، ولا يعلم أحد ما فى جعبتها . وترامت إلى الوفد فى باريس أنباء من أمر اللجنة ، ومن أنها لا تفكر فى الحديث إليه ، مع ما قيل لها من أنه وحده هو الذى يستطيع الحديث باسم مصر ، فأقلق ذلك بال سعد باشا وأصحابه . وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا ومع غيرها من البلاد المغلوبة تحوى كلها نصاً بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورأوا لذلك أن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، فلا سبيل إلى حلها إلا بالمفاوضة أو أن تفرض إنجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئاً

من أغراضها . هذا إلى أن أعضاء الوفد كانوا قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، وكان محمد محمود باشا قد ذهب إلى أمريكا ، واستقلال مصر لا يتقدم خطوة ، ومركز إنجلترا فى مصر يزداد استقراراً . ولم ينس القوم أن ثورة الشعب المصرى لا يمكن أن تدوم إلى غير حد . فإذا فاتت الوفد فرصة التحدث إلى لجنة ملنر ، على القاعدة التى جرى الحديث عليها يوم ١٣ نوفمبر مع سير ريجنالد ونجت ، فقد يضطر الوفد إلى العودة لمصر من غير نتيجة ، أو أن يبقى بباريس كأنه منفى بمدينة النور . ومهما تكن باريس جذابة فإن رجالا لهم مقامهم فى وطنهم ، وقد أخذوا على عواتقهم تبعة السعى لاستقلال هذا الوطن ، لا يطيب لهم أن يبقوا فى حكم المنفيين طوعاً إذا تيسر السبيل إلى مصير خير من هذا المصير .

* * *

كان هذا شعور رجال الوفد المقيمين بباريس . وكنا نحن فى مصر نشعر كذلك بالقلق من خشية أن يطول بالأمة وبوكلائها ركود لا يدرى أحد ما يكون بعده . لهذا فكر جماعة فى أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية ، وبحركة البلاد الشرقية التى تخضع من سلطان الأجنى لما تخضع له مصر . فقد كانت البلاد العربية ، التى انفصلت عن الدولة العثمانية ، تفكر فى الاستقلال الذى كفلته لها إنجلترا فى مكاتبات رسمية ، تمت فى أثناء الحرب بين الجنرال مكماهون مندوب إنجلترا السامى بمصر والشريف حسين حاكم الحجاز من قبل تركيا ؛ وكانت تستعجل تحقيق هذا الاستقلال . وكانت إنجلترا وفرنسا قد جعلتا من تلك البلاد العربية ، فيما خلا الحجاز واليمن ، مناطق يجب أن تخضع للانتداب . وكان يراد تنظيم هذا الانتداب لإنجلترا ولفرنسا ، كل واحدة منهما فى منطقة بذاتها . وقد أدى ذلك إلى قيام حركات قتال عسكرية بين القوات العربية التى كان يرأسها فيصل بن الحسين ، بعد أن أقام نفسه ملكاً على سوريا ، وبين القوات الفرنسية ، حين كانت المحادثات دائرة بين الفرنسيين والإنجليز لتنظيم الانتداب فى هذه الأقطار ، حتى تختص إنجلترا بطائفة منها ، وتختص فرنسا بالطائفة الأخرى . ثم إن حركات استقلالية كانت قد بدأت فى الهند ، يقودها الزعيم غاندى ، وجعلت المقاومة السلبية شعارها . وكانت بلاد أخرى قد نهضت تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار . أفلا يمكن تنظيم هذه النهضات القومية كلها تنظيماً يؤدى إلى نجاح مشترك ؟

لهذا فكر جماعة من المصريين ، ومن الشرقيين المقيمين بمصر ، فى أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية فى بلاد الشرق المختلفة . ولقد تحدث إلىَّ صديق

الدكتور منصور فهمى ، على أثر خروجنا من أحد اجتماعات الحزب الديمقراطى ، وشرح لى غرض هذه الجماعة التى اتخذت لنفسها اسم (الرابطة الشرقية) وطلب منى الانضمام إليها . وقد اعتذرت له يومئذ عن عدم إجابة طلبه بأننى أرى من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية ، فى ثقافتها وفى لغاتها وفى مقوماتها القومية ، ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا فى قضية وطننا ، وما يدعونا لحمل عبء لا طاقة لنا به ؛ وبذلك يضيع جهد ما أحوج مصر إليه . ولم يمنع اعتذارى إخواننا الذين فكروا فى تأليف هذه الرابطة الشرقية من المضى فيما اعتزموا من تأليف هذه الهيئة ، فكان بين رجالها السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى رفيع مشكى الإيرانى وآخرون من ذوى القدر والمكانة .

* * *

على أننا فى مصر لم يطل بنا القلق مخافة الركود وما يجر إليه ؛ فقد جاءت الأنباء إلى مصر بأن الوفد طلب إلى عدلى باشا يكن أن يسافر إلى باريس فى مهمة وطنية . وسافر عدلى باشا بعد شىء من التردد . ولما وصل طلب إليه أعضاء الوفد أن يتوسط بينهم وبين لجنة ملنر للقيام بمحادثات علها تؤدى إلى تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وقبل عدلى باشا هذه الوساطة ، وسافر إلى إنجلترا ، ونجح فى المهمة التى عهد بها إليه ، وعاد إلى باريس يطلب إلى الوفد أن يعد العدة لبدء المحادثات .

لم تكن الصلة بين أعضاء الوفد وعدلى باشا لتزيد على صلة المعرفة العادية ؛ فلم تكن بينه وبين أحد منهم ، خلا سعد باشا ، صداقة كالتى كانت تربط سعد باشا بعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ، أو كالتى كانت تربط بين حافظ عفيفى ومصطفى النحاس . ذلك بأن عدلى باشا كان من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية المرتبطة مع أسرة محمد على الكبير برابطة المصاهرة . وكانت بين أبناء الذوات وبين المصريين الصميمين فجوة ترجع إلى ما وقر فى نفوس المصريين منذ حكم الأتراك من برم بهذا الحكم ، وبالذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه . وكان عدلى باشا بطبعه رجلا هادئاً ، مطمئن النفس ، لا يحب العنف فى أى مظاهره . وقد كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبل الوزارة بعد إعلان الإنجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخليص مصر من نير هذه الحماية . لذلك شارك رشدى باشا فى تشجيع الوفد حين تأليفه ، وفى استصدار التوكيلات للوفد من الأمة ، وفى كل ما أيد الوفد فى القيام بحركته لاستقلال مصر . ولذلك كان متفقاً

مع الوفد على أنه إذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الإنجليز عنها ، أن يذهب مع رشدى باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا .

وشعور عدلى باشا بهذه التبعة هو الذى أدى به لتلبية نداء الوفد ، والسفر إلى باريس والتوسط بين الوفد ولورد ملنر لإجراء محادثات ابتغاء تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . فلما نجح فى مهمته بقى مع أعضاء الوفد الذين سافروا أفواجاً إلى لندن ، وإن لم يتول بنفسه شيئاً من المحادثات بين ملنر وسعد زغلول إلا حين كانت هذه المحادثات تتعثر ، وتحتاج إلى من يجد مخرجاً من موقف دقيق .

وكان طبيعياً أن تتعثر المحادثات بسبب البون الشاسع بين الغرض الذى يريده الإنجليز ، والغرض الذى يريده المصريون ، وحِرْص الفريقين مع ذلك على الانتهاء إلى نتيجة تسوغ للوفد المصرى أن يقول إنه نجح فى مهمته ، وتسوغ للورد ملنر أن يقول كذلك إنه نجح فى مهمته .

كان البون بين الغرضين المصرى والإنجليزى شاسعاً حقًّا ؛ فقد كان لورد ملنر يحسب أن المصريين يمقتون اسم الحماية ، ولكنهم لا يأبون مؤداها . وكان مبعث هذا الظن عنده أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والذين طلبوا أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر ، أبدوا استعدادهم ، باسم مصر ، لعقد محالفة بين الدولتين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى إذا وقعت الحرب . وكل معاهدة من هذا القبيل تعقد بين دولة قوية قوة الإمبراطورية البريطانية يومئذ ، ودولة ضعيفه ضعف مصر يومئذ كذلك — هى فى الواقع معاهدة حماية . فالدولة الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن الدولة القوية ، فى حين تستطيع الدولة القوية أن تدافع عن حليفتها الضعيفة وتحميها .

قد لا يخلو هذا التصوير من مبالغة ؛ فإن إنجلترا حين تتعهد بالدفاع عن مصر إنما تدافع عن إمبراطوريتها ؛ سواء كان هذا لأن مصر حليفتها ، أو لأن موقع مصر الجغرافى يقتضى الدفاع عنها دفاعاً عن الإمبراطورية . فقبول المصريين عقد هذه المحالفة لا يزيد فى نظرى على أنه نزول على حكم الواقع ، فى حين هو يعد فى نظر لورد ملنر ، قبولا لأن تحميهم إنجلترا من كل اعتداء عليهم .

كانت السياسة البريطانية تريد ، فضلا عن ذلك ، أن تجعل الدفاع عن مصالح الأجانب فى مصر لها هى لا لدولهم ، حتى تمنع تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر . وكانت النتيجة التى يرتبها لورد ملنر على ذلك كله ضرورة احتفاظ إنجلترا بقوات مسلحة

لها فى مصر ، فى أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية . أما عن السودان فكان اتجاه السياسة البريطانية إلى الاستئثار به بالفعل ، وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعيًّا من الوجهة الدولية .

كانت هذه وجهة نظر لورد ملنر ، أى وجهة النظر البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية مصرة على بلوغ الغاية من غرضها ، إن لم يكن عاجلا فآجلا . وكانت مطمئنة إلى أن الوقت فى صفها ، وإلى أن المصريين سيتعبون إذا طال بهم المدى . فإذا لم يقبلوا اليوم ما يعرض عليهم ، فسيقبلون مثله أو ما هو فى حكمه غداً . لذلك كان لورد ملنر متشبثاً بوجهة نظره ، وإن لم يأب فى بعض الأحيان ، على عادة السياسة البريطانية ، أن يلتمس صيغاً تخفف من شدة الوقع الظاهر لصيغ أخرى .

أما وجهة نظر الوفد المصرى ، فكانت تضطرب بشىء من الحيرة . لقد رسم سياسته غداة تأليفه على أساس الدفاع عن استقلال مصر أمام مؤتمر الصلح ، فإن رفض المؤتمر دفاعه ، وأقر الحماية البريطانية على مصر ، ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وكان أعضاؤه ينظرون إلى هذه السياسة نظرهم إلى قضية ترفع أمام محكمة من المحاكم ، إذا فصلت فيها لم يكن على المحامين ذنب ، وكان الطبيعى أن يلجأوا هم ، أو أن يلجأ محامون غيرهم ، إلى جهة أخرى يكون الأمل فى الربح الكامل أو النسبى أمامها أدنى إلى الظن . ولم يدر بخواطرهم ، يوم رسموا هذه السياسة ، أن يضعوا فى كفة الميزان حساب الشعب المصرى . فقد كانوا يظنون ، كما كان يظن الإنجليز ، أن الشعب سيقف من هذه الأحداث موقف المتفرج ، وسيقبل نتائجها لأنه لا يستطيع مقاومتها . فلما ثار الشعب المصرى إثر اعتقال الباشوات الأربعة ، ولما أبدى هذا الشعب تصميمه الأكيد على أن يحقق استقلال وطنه ، كان لزاماً أن يدخل هذا العامل الجديد فى تقدير الوفد ، وأن يكون له الوزن أكبر الوزن أول ما بدأت المحادثات مع لورد ملنر . فلم يبق توكيل الشعب الوفد أمراً صوريًّا لمحاجة إنجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها .

بدأت المباحثات إذن بين الوفد ولجنة ملنر فى هذا الجو ، وبين أغراض الفريقين هذا البون الشاسع . مع ذلك كان الفريقان جميعاً حريصين على الوصول إلى اتفاق ، وكانت مصر حريصة على أن يحقق هذا الاتفاق أغراضها . ومع أن أصواتاً معدودة من جانب رجال

الحزب الوطنى ارتفعت احتجاجاً على مفاوضة إنجلترا مع احتلال القوات البريطانية أرض مصر ، ونادت بأنه لا مفاوضة قبل الجلاء – مع ذلك اتجه المصريون بكل شعورهم نحو لندن ، وجعلوا يتتبعون الأنباء الواردة منها عن سير المحادثات بين الوفد واللجنة البريطانية ، ولم يعر أحد بالا لنظرية : (لا مفاوضة قبل الجلاء) .

كان الوفد المصرى يقدر أن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر جلاء تاماً متعذر ، ولا يمكن الإنجليز يومئذ قبوله . لذلك عرض سعد باشا أن تؤجر مصر شبه جزيرة سينا لإنجلترا إلى أجل طويل ، فلم يرض لورد ملنر هذا العرض ؛ لأن سينا صحراء لا ماء فيها ولا طاقة للقوات البريطانية بالمقام بها . وقد انتهى الوفد المصرى إلى قبول بقاء القوات البريطانية على الضفة الغربية لقناة السويس . وحرص الوفد على أن تقوم المحالفة على أساس التبادل فى المعاونة العسكرية حين الحرب ، حتى لا يحمل قبول مصر دفاع إنجلترا عنها على أنه قبول للحماية . وقبل لورد ملنر هذا الوضع ، وإن قيد الوفد المصرى معاونة مصر إنجلترا بـأن تكون داخل حدود مصر . واتفق على إرجاء مسألة السودان . ووضعت قواعد عامة لإنهاء نظام الامتيازات الأجنبية . تم ذلك كله بعد أن قدم مشروع من الوفد المصرى إلى لورد ملنر لم يقبله ، وبعد أخذ ورد طويلين تدخل فى أثنائهما عدلى باشا يكن حين كانت المحادثات وشيكة غير مرة أن تقطع . أفكان هذا المشروع للاتفاق استقلالا ، أم كان حماية ؟ تستطيع أن تلتمس له فى القانون الدولى الوصف الذى تريده ، لكنه على كل حال لم يكن ما يريده الشعب المصرى ، من الاستقلال التام أو الاستقلال المطلق غير المقيد بقيد . أفيقبله الوفد المصرى مع هذا ، وإن تعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين فى مصر ، ويقبله على أساس أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وأن اتفاقا يعقد اليوم يمكن أن يعاد النظر فيه غداً ؟ أفيرفض الوفد هذا المشروع ، لأنه لا يتفق مع توكيل الشعب له ، وليس من حقه أن يتخطى حدود هذا التوكيل ؟ الظاهر أن الوفد كان ميالا لقبول المشروع فى جملته ؛ لكن بعض أعضائه خافوا نتائج هذا القبول أمام الشعب المصرى ، فأبدوا أنهم لا يستطيعون قبول شىء دون توكيلهم . عند ذلك أشار بعضهم فى رواية ، وأشار عليهم لورد ملنر فى رواية أخرى ، بأن يعرضوا هذا المشروع على الشعب ، وهو الأصيل ، وبذلك يخرجون من كل تبعة ، ولا يستطيع أحد أن يوجه إليهم نقداً أو تهمة .

وأرسل مشروع الاتفاق إلى مصر ونشر فيها . وعاد إلى مصر أربعة من أعضاء الوفد وتولوا عرض المشروع على الأمة . وانبرى كل كاتب وكل قدير من رجال القانون يكتب عن

المشروع فى الصحف . واجتمعنا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه . وبدا من هذه الحركة التى تناولت طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع كل الطمأنينة ، بل لكنها لا ترفضه ، وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها . وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل ، أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعاً إلى النضج ودقة الإدراك للحياة السياسية العامة ؛ والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع إنجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وإن أدى ذلك بها إلى أن لا تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

عاد أعضاء الوفد الأربعة إلى أوربا ، والتقوا هم وزملاؤهم هناك ، وأبلغوا لجنة ملنر نتيجة استفتاء الشعب المصرى فى مشروع الاتفاق . ولم تكن هذه النتيجة لتغيب جملتها ولا تفاصيلها عن لورد ملنر ، وقد كانت ترسل له التقارير عن الاستفتاء فى مصر تباعاً . وأبلغ لورد ملنر الوفد أن مهمته ومهمة لجنته ليست المفاوضة ، بل وضع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها تلك الحكومة إلى اللجنة . ولعل الحكومة البريطانية رأت يومئذ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول إلى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت ، وأن تعلن أنها فى انتظار تقرير لجنة ملنر ، حتى تضع الخطة التى تسير عليها إزاء مصر .

بعد أسابيع قدمت لجنة ملنر تقريرها إلى الحكومة البريطانية ، ثم نشرت الترجمة العربية لهذا التقرير فى مصر . والواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسية بارعة ، ترسم الأسباب التى أدت إلى الحركة المصرية ، فى سنة ١٩١٩ ، بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التى يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصة . على أن ما للتقرير من هذه المزايا من الناحية البريطانية قد أثار الهواجس فى مصر ، وأدى إلى نشاط سياسى لا يقل عن النشاط الذى كان حين عرض مشروع ملنر . أخذ الكتاب المصريون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويقفون عند كل لفظ من ألفاظه . ووضعنا نحن رجال الحزب الديمقراطى عن هذا التقرير بحثاً كشفنا فيه عما اعتقدناه نيات السياسة البريطانية إزاء مصر .

كان لتتابع الأحداث ، التى مرت بمصر منذ هدنة الحرب ، ما زادها اعتداداً بنفسها واعتماداً عليها ، وما جعلها فى الوقت نفسه تنظر إلى الأمور فى ضوء الواقع ، لا تغالى ولا

تنخدع ولا تيأس . ولم يكن هذا عجباً وقد شهد العالم وشهدت مصر فى هاتين السنتين ما لم يشهدا مثله من قبل : مبادئ جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقلاباً فى النظام الاجتماعى والسياسى يقع فى روسيا ، وفورة مصرية تخرج من قلب الشعب ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذى يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسماً ودروساً متلاحقة لشعب قيل ، قبل الحرب ، إن مصيره أن يصبح مستعمرة بريطانية . واستفاد الشعب من هذه الدروس ، وكانت فائدته منها تكون أعظم لو أن حوادث أخرى لم تقع فتعطل سير الحركة القومية المصرية سيراً سريعاً إلى غايتها .

* * *

كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون إلى عدلى باشا يكن ، يوم جاء إليهم من القاهرة ليسعى إلى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم إلى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر . وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا . هذا إلى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة إذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد باشا الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية . وقد انحازوا كلهم إلى جانب سعد باشا فى هذه المعركة . فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا إلى عدلى باشا منذ حضر إلى باريس بعين الحذر ؛ ولا عجب أن ينظر بعضهم إلى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر . لكنهم لم يلبثوا حين اتصلوا به وتحدثوا إليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى أنفسهم . فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراماً تاماً ، ويقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ، ويرى فى أعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله ، رجالا جديرين بكل إجلال وإكبار ؛ لأنه هو أيضاً يحرص على أن يخدم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله . لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة . وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصاً على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته . ولم تكن

هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد باشا البارزة ؛ فقد قضى حياته محامياً كبيراً ، وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفاً فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به ، فإذا رأى غيره أهدى منه رأياً لم يبد اقتناعاً ، بل انتظر إلى جلسة أخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأياً له يسجل باسمه وينقل عنه .

رأى سعد باشا هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد إلى عدلى باشا ، فرابه الأمر ؛ ولعله خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرياسة السياسية كما اختلفا من قبل فى مسألة الوكيلين على رياسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا فى الخلاف الجديد . لكنه لم يكن ليصنع شيئاً وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن . على أن ما تولى سعداً إزاء بعض أعضاء الوفد من ريبة انتقل إلى أعضاء آخرين فى الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى . وقد ترتب على ذلك أن فوجئ أمين بك الرافعى ، صاحب جريدة الأخبار إذ ذاك ، ببرقية من مراسلها بباريس يقول فيها : إن وجود عدلى باشا بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية . وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة . لكنه نشره بعد أن اتصل تلغرافيًّا بأصدقاء له بباريس وثيق الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

كان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر . فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فإذا أصاب آصرة الوفد وهن ، تسرب هذا الوهن من الوفد إلى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضرراً بالغاً . ومن قبل بعثت (التيمس) ، وغيرها من الصحف الإنجليزية ، مراسلين لها ، حاولوا أن يصوروا الحركة القومية المصرية بأنها حركة طائفية : يريد الأفندية من ورائها الوظائف لأنفسهم . وكان رجاء هؤلاء المراسلين أن يحدث هذا التصوير انقساماً فى صفوف الأمة ، فلم يتحقق لهم رجاء ، وازدادت الحركة بما عُدّ دسًّا عليها قوة على قوة . وكان ذلك طبيعيًّا وتصوير الفرقة والاختلاف والمطامع الطائفية آت من الإنجليز الذين لم يفلحوا قبل ذلك فى التفريق بين عنصرى الأمة فى الدين : المسلمين والأقباط . أما أن يجىء تصوير التفريق من مصريين ، متصلين بالوفد ، وأن يكون الاختلاف بين أعضاء الوفد أنفسهم أو بين سعد باشا وعدلى باشا ، فذلك ما يخشى ضرره أبلغ الخشية .

لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر إلى باريس ، وجاءت برقيات من

باريس إلى مصر ، تنفى النبأ المزعج ، وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضـاء الوفد جميعاً بأنها أشد ما تكون قوة . لكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيه من التموجات ما أثار ! ومع هذه التكذيبات المتواترة بقى فى الأذهان أن شيئاً حدث ، وأن هذا الشىء مما لا يغتبط به مصرى .

وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى باشا إلى مصر ، وأقام المصريون جميعاً ينتظرون ما الله فاعل بهم وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر . وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها سترتب عليه النتائج التى تراها تنظيماً لعلاقتها مع مصر . ترى : أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها ، بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئاً آخر ؟ وما عسى يكون هذا الشىء الآخر ؟

وفى فترة الانتظار هذه بدأ أعضاء من الوفد يعودون من باريس إلى مصر ، أذكر من بينهم عبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود . وإنهم لفى طريقهم إلى وطنهم يعبرون البحر ، إذ وردت برقية من سعد باشا عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها : « نبتت فكرة » ، ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلهم كثرته ، خلافاً فى الرأى على مشروع ملنر ، وهل يصلح أساساً لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا ؟ وقد تحدث قوم يومئذ بأن الذين جاءوا إلى مصر ، وعرضوا مشروع ملنر للاستفتاء العام ، قد حملوا كثيرين بتفسيراتهم على التسليم بصلاحه ، على خلاف رأى سعد باشا الذى بعث يومئذ ببرقية يقول فيها إن الوفد رأى عرض المشروع على الأمة ؛ لأنه لا يتفق مع توكيلها ، ولأن الظروف الدولية تغيرت ، والأنصار الذين كانت مصر تعتمد بين الدول عليهم قد تغيروا وأقروا الحماية .

كان للبرقية : (نبتت فكرة) أثر فى مصر أعاد إلى الأذهان البرقية الأولى التى ذكر فيها أن وجود عدلى باشا إلى جانب الوفد يعدّ كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روع ذوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج إلى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمة ، كما كانت متراصة لا يعرف الوهن إليها مدخلا ولا سبيلا .

وإن الناس لفى شغلهم بهذه المسألة الحيوية لجهادهم ، إذ ورد فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ من وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، إلى عظمة سلطان مصر يقول : « إن الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وإن الحكومة

البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء إقامة العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس أوجب للرضا » .

كان هذا التبليغ هو الوثيقة الهامة الأولى التى أعلنتها إنجلترا إلى مصر بعد إعلانها الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهذا التبليغ وثيقة جليلة الخطر لا ريب ؛ فهو اعتراف صريح من جانب إنجلترا بأن الحماية التى فرضت بحكم ظروف الحرب ، وفرضت من جانبها هى من غير قبول مصر ، لا تصلح أداة لعلاقات الدولتين . أما وإنجلترا هى التى فرضت الحماية ، فهذا التبليغ قد أزالها . لكن هذا التبليغ له ، إلى جانب هذه الصورة القانونية البحتة ، صورة عملية . فهو يطلب إلى مصر أن تعد العدة لإقامة علاقاتها مع إنجلترا على أساس جديد ، وهو يطلب إلى صاحب العرش فى مصر أن يعين من يتولى المفاوضة لتصوير هذا الأساس الجديد وتفصيله . ولن يتولى ذلك إلا وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت ، فى غير لبس ولا إبهام ، أنها لن ترضى عن استقلالها بديلا . فما عسى أن تكون هذه الوزارة ؟ ومن ذا يؤلفها ؟ وما عسى أن يكون برنامجها ؟

كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر : أيتولى الوفد الوزارة ، ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة إدارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيداً عن المفاوضات مشرفاً مع ذلك عليها ، مؤيداً للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى نتيجة المفاوضات ؟

كثر الحديث يومئذ فى أوساط مصر السياسية فى هذا الأمر . ولعل الحديث تناول كذلك هذا الأمر : أمن الخير استدعاء سعد باشا للحضور من باريس كى يشترك فى المشورة برأى ، أم إيفاد بعض رجال الوفد له . وانتهى الرأى إلى حل المسألة فى مصر بالتشاور بين أعضاء الوفد الذين جاءوا إليها والساسة المقيمين بها ، كما انتهى إلى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة ؛ لأن توكيل الوفد لا يسمح له بالمساومة ، فلتكن المساومة من جانب غير الوفد ؛ أو لأن الخلاف الذى بدت بوادره بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى مفاوضة أمراً غير يسير .

واتجه الرأى وقتاً ما إلى تأليف وزارة برياسة أحمد مظلوم باشا ، وكان رئيس الجمعية التشريعية ، لا لتتولى المفاوضة ، بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . لكن مظلوم باشا لم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية ، منذ انتهت الحرب ، بأية صورة من صور المشاركة ،

ولذلك لم تثر فكرة توليه الوزارة حماسة ما فى أى وسط من الأوساط الرسمية أو الشعبية ، المثقفة أو غير المثقفة . بل لقد حوربت هذه الفكرة فى مهدها ، فلم يظهر لها فى الوجود الواقعى أثر .

وأحسب أن أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر كانوا ممن حاربوها ، وإن لم يظهروا فى الميدان ولم يبد لهم فى الحرب أثر . وقد كان اتجاههم إلى أن يؤلف عدلى باشا يكن الوزارة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد . لكنهم لم يريدوا أن يظهروا ، حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ، حدة وشدة . لذلك اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا إلى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة . ولم أكن أنا متحمساً لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشاهد . وقد كانت حجة إخواننا الذين حاولوا حمل عدلى باشا على قبول الوزارة وتأليفها أن الأمة سئمت الوزارات الإدارية ، بعد أن رأت وزارة محمد سعيد ووزارة يوسف وهبة ووزارة توفيق نسيم ، ورأت أن هؤلاء الرؤساء جميعاً كانوا موضع اعتداء عليهم ، وأن تأليف مظلوم باشا وزارة جديدة من هذا الطراز لن يكون إلا استمراراً لهذا النوع من وزارات لا تحب الأمة قيامها فى الحكم ، وأن توليه هو الوزارة يكفل له تأييد الشباب المثقف وتأييد الأمة كلها ، وأن وزارته ستكون موضع الثقة من الجميع .

كان عدلى باشا يستمع ولا يكاد يتكلم . لكن العبارات القليلة التى صدرت عنه كانت تنم عن أنه فوتح فى تأليف وزارة ، وأنه متردد فى قبول هذا التأليف ، وأنه محتاج لمن يدفع هذا التردد ، وأنه لذلك شاكر لهؤلاء الشبان المثقفين هذه الزيارة . وخرجنا من عنده ونحن أميل إلى الاقتناع بأنه سيؤلف الوزارة بالفعل ، وأكثرنا يقول إنه يرجو من وراء ذلك خيراً للوطن عظيماً .

وألف عدلى باشا الوزارة ، وسميت وزارة الثقة . وقابلت الأمة تأليفها بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمناً أن أعضاء الوفد سيعودون إلى باريس ، يلتقون مع سعد باشا ويقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية بإشراف من الوفد وكيل الأمة . ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد وعدلى ، قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيداً فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى إلى نتائج لا يحمد أحد عقباها .

اجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى نتناقش لنتخذ فى ذلك الوضع قراراً . وانتهت

مناقشاتنا إلى قرار بأن يتولى رئيس الوزارة ومن يختارهم مفاوضة الإنجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد إلى باريس ينضمون إلى سعد باشا فيتولون معه الإشراف على هذه المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير فى نتيجتها يدلون به إلى الأمة ، فهم وكلاؤها . وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار إلى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف إلى سعد باشا بباريس ، وأن ينشره فى الصحف . وكذلك فعل .

وانتظرنا وانتظرت الأمة ما سيكون من تطور الحوادث ، والناس أشد ما يكونون تفاؤلا واقتناعاً بأن الأمور ستسير على الوتيرة التى تتحقق بها أغراضهم الوطنية . لكن هذا الانتظار لم يطل ؛ فقد جاءت الأنباء من باريس بأن سعد باشا قرر العودة إلى مصر عند ذلك تساءل المتسائلون : ما باله لم يبق هناك حتى يذهب إليه أعضاء الوفد ، وحتى يلتقى هو وعدلى باشا ومن معه من المفاوضين ليتشاوروا قبل بدء المفاوضة ؟ لا ريب أن فى الأمر سراً ستظهره الأيام عما قريب .

وكان الاتجاه العام أنه : سواء صح أن فى الأمر سراً أو لم يصح ، فلابد من بذل كل جهد للمحافظة على وحدة الأمة وعلى التئام صفوفها ، وإن بلغ الثمن الذى يبذل لتحقيق هذه الغاية ما بلغ . أما الذين كانوا على شىء من العلم ببواطن الأمور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى إمكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعداً كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة إلى مصر . بل لقد بعث إليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون إليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد إليه فلم يقبل . وكان غير واحد من أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون إليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل إليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزناً ، ولا يحسب لأحد غيره حساباً ، وأنه اعتزم العودة إلى مصر ليحارب الوزارة وليكون هو كل شىء فى البلاد .

لكن هذه المحادثات الفردية كانت محصورة فى أضيق الدوائر . فلم يكن أحد يريد أن يتهم بأنه سبب انقسام الأمة أو مثير لخلاف بين أبنائها . بل لقد بلغ الحذر من هذا الوضع أن قرر عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا إلى محطة القاهرة لاستقبال سعد يوم وصوله فى ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأن يكلوا لأعوانه وأنصاره تنظيم الاحتفال لهذا الاستقبال على نحو لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر . ولما كنت واقفاً على شىء

من بواطن الأمور ، آثرت فى ذلك اليوم أن أترك القاهرة ، فذهبت إلى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله بها .

وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحاً من الفاتحين ولا ملكاً من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده . خفت القاهرة كلها ، شبابها وشيبانها ، وشبانها ، ورجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، إلى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء . وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة . ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها إلى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها . وإلى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعاً محل الإعظام والإجلال . ترى : أقدر للإسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة إليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه ؟ ! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟ !

لم يقف استقبال سعد عند هذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته إليها ، بل استمر السرادق المقام إلى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد إليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين كاملتين ، مقيماً بباريس يجاهد فى سبيل قضية استقلالها وسيادتها .

ورأينا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، واجباً علينا كذلك أن نقوم بواجب تحيته ، فندب الحزب خمسة من أعضائه هم الشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى والأستاذ دسوقى أباظة والأستاذ عزيز ميرهم وأنا للقيام بهذا الواجب . وذهبنا إلى السرادق فى اليوم الثالث من عودة سعد ، فألفينا الناس لا يزالون مكتظين من حوله ، حتى ليتعذر الدخول إليه ، لكننا لم نجد مشقة فى بلوغ غايتنا . فقد كان دسوقى أباظة عضواً بلجنة استقبال

سعد ، وكان له من ثم طريق الدخول إلى السرادق والخروج منه . لهذا تيسر له أن يفسح لنا طريقاً ، وأن يصل بنا إلى حيث وقف سعد . فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرازق قائلا : لقد جئنا باسم الحزب الديمقراطى نحيي معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل فى النهاية ماكان من الفضل فى البداية .

سمع سعد هذه الألفاظ مغتبطاً فقال : نعم . الحزب الديمقراطى . أنا أعرف رأيكم . إنكم تريدون أن أتولى المفاوضة .

سكت إخوانى ، وكأنما لم يرد أحد منهم أن يعترض هذا الرجل العظيم الذى تحييه الأمة بأسرها ، فرأيت من واجبي أن أضع الأمر فى نصابه ، فقلت : « كلا ، يا معالى الرئيس ! إننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، إيماناً منا بأن ذلك أدنى إلى ضمان النجاح » .

عند ذلك بدت على الرجل بوادر الغضب فقال : أتعنى أنكم تريدون أن أجلس أنا فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى وإخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون إلى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم . لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطى يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . أين عزيز ميرهم ؟

وأدرنا نظرنا فيما حولنا فلم نجد لعزيز أثراً . وكنا بعد ذلك نتهكم به ونضحك منه ، ونقول له عبارة العامة : إنه حين سأل سعد عنه « كان فص ملح وداب » . أما أنا فأكدت لمعاليه أن التلغراف الذى أرسل منا كان بالمعنى الذى ذكرته من قبل ، ثم حيينا مرة أخرى وانصرفنا .

انصرفنا ،وإن بعضنا ليسائل ، فى شيء من الغضب ، عما يقصده الرجل من عبارته وما يريد أن يرتبه عليها من نتائج . أما أنا فكنت بما لدىَّ من علم ببواطن الأمر ، أعتقد أن ما يراد بذله لرتق الفتق وإعادة الوحدة إلى صفوف الوفد قلّ أن يرجى له النجاح ، وإن كنت أميل فى الوقت نفسه ، إلى أن يكذب الواقع ظنى ، وأن يصل الساسة والزعماء إلى صيغة يتفاهمون عليها وتجمع كلمتنا .

تناقلت الأندية بعد ذلك أن الوفد يعقد اجتماعات بمنزل سعد باشا ، وأنهم يريدون التوفيق لبقاء كلمة الأمة مجتمعة وصفوفها متراصة . لكن الأنباء كانت تتسرب بأن الرجاء فى الاتفاق يقوى حيناً ويضعف أحياناً . وكان أعضاء الوفد الأولون الذين وكلتهم الأمة كما وكلت

سعداً يشعرون بأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالأمر من دونهم ، فلا تطيب نفوسهم بذلك ولا يرضون عنه . أما الشبان الذين انضموا للوفد من بعد ، أمثال مصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفى ، فكانوا مترددين بين الفريقين ، يحاولون الإصلاح ولا يقدرون عليه . وبدأ حديث الخلاف يتسرب من الأندية الخاصة إلى الأماكن العامة وإلى المقاهى ، وبدأ الناس يختلفون : يرى بعضهم الحق فى جانب سعد ، ويرى الآخرون الحق فى جانب عدلى . فلما كان يوم ٢٨ أبريل ألقى سعد باشا خطاباً بشبرا أعلن فيه الخلاف ، ووصف عدلى وإخوانه بأنهم « برادع الإنجليز » . عند ذلك انكشف الأمر ، وأصبح كل توفيق مستحيلا . وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزارة ، ووقف فريق مترددين ينتظرون .

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن إلى نصابه وأن تقمع الفوضى ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيراً ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين ؛ وقتل فى أثنائه بعض الأفراد . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علناً ، ويتخذها عنواناً صادقاً على تأييد الأمة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته . بل لقد ذهب فى التشجيع مرة إلى أن ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم . وامتدت الفوضى من القاهرة إلى الأقاليم ، وذهبت ضحيتها فى الإسكندرية مصالح للأجانب ، جعلت الإنجليز يفكرون فى التدخل لإعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الأجانب وأرواحهم . ترى : أتترك هذه المآسى تسير فى طريقها إلى نهايته ؟ أم يجب أن يعالج الأمر علاجاً سياسيًّا يخفف من حدة الأحوال ، ويعيد الطمأنينة إلى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الأمر مع بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى . وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا إلى أن استقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، قد يعالج الموقف . وعاد إلىّ عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية . لكننى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا إنما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضتها على مصر . وإنما اعترفت إنجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين ، حين وقفت مصر كلها صفًّا واحداً ، تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا . فإذا شغلت البلاد عن مطلبها هذا بالخلافات الداخلية ، ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى وإخلال الغوغاء بالنظام ، كان ذلك حجة لإنجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها . فإذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد إلى البلاد كلمتها موحدة ، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

لكن الحجة المقابلة كانت لها كذلك قيمتها وقوتها ، فاستقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم كثرة غير معروفة إذ لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية ، بل النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة إلا إذا غلبت على أمرها . هذا إلى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحداً يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعيناً على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ففيه القضاء الأخير على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على سواء . من ثم كان واجباً ، أولا وقبل كل شىء ، أن يرد القانون إلى نصابه ، وأن ينظر من بعد كيف يكون تصوير الأمر على النحو الذى يكفل النجاح فى المهمة الوطنية التى يريد الجميع تحقيقها .

لم أقف بتفكيرى طويلا عند هذه الحجة ، فقد كنت مقتنعاً بالتصوير الذى وضعه الحزب الديمقراطى للسير فى المسألة المصرية ومفاوضة الحكومة البريطانية بشأنها تمام الاقتناع . كنت مقتنعاً بأن النجاح لا يتأتى إلا ببقاء الأمة صفًّا واحداً ، وبتفاهم الوزارة التى تتولى المفاوضة مع الوفد ، وإشراف الوفد على هذه المفاوضة بأن تكون له الكلمة الأخيرة فيها بوصفه ممثلا للأمة . أما وقد دب دبيب الخلاف بين الوزارة والوفد فلا فائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية ، ما قصرت هذه الحجج عن إعادة الوحدة إلى البلاد . أما وذلك هو الشأن فكل فتنة تضر بالمسألة الوطنية أبلغ الضرر .

ظل الخلاف بين الوزارة وسعد باشا عنيفاً أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى أثنائهما إلى سعديين (أنصار سعد) وعدليين (أنصار الوزارة) . ومع أننى لم أكن متحمساً فى تأييد الوزارة ، فقد كنت بعيداً كل البعد عن تأييد حركة الاضطراب التى يديرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية ، بل لقد كتبت يومئذ مرات فى جريدة « الأهرام » أؤيد نظرية الحزب الديمقراطى ، وأذكر بنى وطنى بأن البلاد محتاجة إلى جهد عدلى حاجتها إلى جهد سعد ، وأن لكل زمن ولكل مناسبة رجلها . وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى فى أثناء محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والأناة والدقة فى المفاوضة . وفى هذه المقالات كررت أن التراشق بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة البلاد أبلغ الضرر ، وأننى لا أتصور رجلا بلغ مكاناً من قومه كالمكان الذى بلغه سعد ومن حوله ، أو عدلى ومن حوله ، يمكن أن تلصق به تهمة التقصير فى حق وطنه بله خيانته . لكن عواطف الجماهير كانت حادة فى ذلك الوقت حتى لم يكن ينفع معها منطق ولا تتسق وإياها حجة عقلية . لهذا ذهبت كل دعوة إلى التعقل أدراج الرياح . وكيف ترجو أن تتعقل الجماهير ، إذا تحكمت الأهواء فى القادة ، فكانت شهواتهم الذاتية هى القائد لتفكيرهم والمحرك لتصرفاتهم ؟ !

فى أوائل الصيف من تلك السنة ، سنة ١٩٢١ ، ألف عدلى باشا الوفد الذى يتفاوض مع إنجلترا . وسافر هذا الوفد وفاوض لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية . سافر بعد إذ نالت منه صحف الوفد أشد النيل ، فقالت إن الإنجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً ، بل يسمونه بعثة : (Mission) تحقيراً له ، وإن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير . سافر هذا الوفد وفيه من أعضاء الوزارة عدلى ورشدى وإسماعيل صدقى . وتولى عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة بالنيابة ، كما تولى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن والنظام فى البلاد . وقد أوفدت جريدة « الأهرام » صديقى الأستاذ محمود عزمى مراسلا لها إلى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية من خارج البلاد .

استمرت المفاوضات طيلة الصيف ومعظم الخريف . وفى أثنائها كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها . وفى هذه الأثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساماً خفيًّا بادئ الأمر ، متحفزاً للظهور من بعد ذلك . وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم إلى الحزب أعضاء جدداً يناصرونه ؛ وكان

المثقفون الذين انضموا إليه من أنصار عدلى باشا . لكن سكرتيره العام ، الأستاذ عزيز ميرهم ، كان أشد ميلا لناحية الوفد . وقد انضم له فى ذلك عدد من الأعضاء جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمراً متعذراً .

استغرقت مفاوضات عدلى — كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف . وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفاً وطنيًّا مشرفاً بعيداً عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة . لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذ طيَّ كتمان شديد . وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والترامى على ما يلقيه الإنجليز إليهم من فتات ، وتارة بالمهانة التى لا يرضى الإنجليز معها بأن يصلوا معهم إلى غاية ما يمكنهم الوصول إليه . فلما كان شهر نوفمبر ، قطع عدلى باشا المفاوضات واعتزم العودة إلى مصر . واعتزم أنصاره الاحتفال به يوم عودته ، لأنه رفض « أن يسلم البضاعة » على تعبير الإنجليز ، ولأنه أبى أن ينزل عن حق لمصر على تعبير أصدقائه المصريين . وقد حاول الوفد أن يفسد هذا الاحتفال بكل ما وسعه من قوة . بل لقد ذهب بعض المجرمين إلى تدبير لو أنه تم لذهب أعضاء الوفد المفاوض ومستقبلوهم ضحيته . فقد نزعوا عند محطة دمنهور بعض مسامير سكة الحديد التى يمر عليها القطار الخاص المقل لهؤلاء العائدين من أوربا ومستقبليهم ليخرج القطار عن الخط فتكون الكارثة . لكن رجال السكة الحديدية تنبهوا للأمر وعاد القوم إلى القاهرة سالمين .

وبلغوا محطة العاصمة ، فإذا مظاهرة تستقبلهم وتلقى عليهم من ألوان القاذورات ما يعاف القلم ذكره . وكانت قد أعدت حفلة بفندق الكونتنتال تكريماً لعدلى باشا وأصحابه . فجعلت المظاهرات الوفدية تمر بها هاتفة هتافاً عدائيًّا . وقيل يومئذ إن سعد باشا خرج بنفسه فى سيارته يتفقد هذه الأحوال ، وإنه عاد راضياً عن التدبير الذى تم .

على أن أمراً حدث يجدر بى ذكره إذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتنتال . كان حكمدار القاهرة ، رسل باشا الإنجليزى ، موجوداً يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكناً . فلما طلب إليه أن يتخذ إجراء يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه إلى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها !

أسرع عدلى باشا بعد عودته ، فقدم استقالته إلى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكراً أنه نهض

بالمهمة التى كلف بها فلم يحالفه التوفيق ، فهو يخلى لغيره الطريق . وبقيت هذه الاستقالة معلقة زمناً بدأت فى أثنائه صفوف الأمة تعود إلى شيء من التماسك . وعلام يختلف الناس ، والحماية لا تزال مفروضة على وطنهم والإنجليز لا يأبهون لأحد منهم ، ولا يريدون أن يسلموا بحقهم ؟ !

لكن الإنجليز لم ينتظروا طويلا ، بل قبضوا على سعد باشا زغلول وفتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك والأستاذ مكرم عبيد وسينوت حنا بك وبعثوا بهم إلى عدن ؛ وعرف الجميع أنهم قرروا نفيهم . عند ذلك ألح عدلى باشا ، فى كتاب بعث به إلى عظمة السلطان ، مستعجلا قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الإنجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يداً أو رأياً . وقبلت الاستقالة ، وبقيت البلاد بغير وزارة .

أدى القبض على سعد إلى مزيد من تضام الصفوف فى البلاد ، وإلى حركة مقاطعة التجارة البريطانية . وأيقن لورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ذاك ، أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر إلا أن تزيد الموقف بين مصر وإنجلترا حرجاً ودقة ؛ فقد أضرب طلبة المدارس العليا وطلبة المدارس الثانوية ، وانتشرت فى البلاد حركة فوضى خشى البريطانيون منها على مصالحهم وعلى مصالح الأجانب . وشارك المستشارون البريطانيون فى مختلف الوزارات لورد اللنبى فى رأيه ذلك ، وبعثوا بمشورتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية . ترى : أى حل يمكن أن تخرج به إنجلترا من هذا الموقف ؟ وهل تستطيع مصر أن تفيد لنفسها من هذه الحركة خطوة تقدمها إلى ناحية مطالبها ؟ كان هذا تفكير الساسة من الفريقين . وكانت التلغرافات المتبادلة بشأنه بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى تذهب وتجيء متوالية ، ولا يعلم بها من المصريين ومن الإنجليز إلا نفر قليل .

وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى باشا يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدى إلى نتيجة إيجابية ، ولن تنتهى إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . وخلاصة الفكرة أن إنجلترا أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وأن إنجلترا مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساساً لمعاهدة . فلماذا لا تقوم إنجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق ما بقى الخلاف بين الدولتين قائماً عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا ،

تقوم به إنجلترا وتدلل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشيء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقاً !

ألقى عدلى باشا بهذه الفكرة إلى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، فلم يتلق من وزير الخارجية البريطانية ما يفيد قبولها . فلما عاد إلى مصر أبلغها إلى عظمة السلطان وإلى زميله ثروت باشا . وكان إسماعيل صدقى باشا على علم بها ؛ لأنه كان فى وفد عدلى باشا ، وكان من أبرز رجاله . وتحدث ثروت باشا إلى لورد اللنبى وأقنعه بهذه الفكرة ، وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر ولإنجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتخمض عنه من نتائج إذا لم يعالج بالحكمة السياسية ، وبالتسامح من جانب بريطانيا . واقتنع لورد اللنبى ، واقتنع المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية ، وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم . وانتهى الأمر بوزارة الخارجية إلى الخروج من جمودها مع بقائها فى موقف التردد ، فطالبت لورد اللنبى ومن معه بأن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحاً من جانبها ، يحتفظ لها بكل مصالحها الجوهرية ، ويتيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شيء من مطالبها ، ثم يبقى الباب مفتوحاً للتفاهم على بقية هذه المطالب .

كان ثروت باشا وصدقى باشا على اتصال باللورد اللنبى ومن معه ، وكانا يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبإنجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج إلا أن تلجأ إنجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الإدارية التى أخفقت من قبل إخفاقاً ذريعاً . وقيل فى ذلك الوقت إن جماعة من المصريين خافوا أن تنجح هذه المساعى ، وأنهم دبروا مؤامرة لاغتيال ثروت باشا . على أن الحكومة البريطانية بقيت فى موقف التردد بعد أن اتفق اللورد اللنبى والمستشارون البريطانيون من ناحية ، وثروت باشا وأصدقاؤه السياسيون من الناحية الأخرى ، على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا . عند ذلك سافر لورد اللنبى إلى لندن وقال لمودعيه عند سفره : إذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود إلى مصر . وبقى الرجل أياماً فى العاصمة البريطانية استطاع فى أثنائها أن يقنع وزارة الخارجية البريطانية ، وأن يعود فيبلغ عظمة السلطان فؤاد تصريحاً من جانب إنجلترا وحدها تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتحتفظ مع ذلك ، وبصورة مطلقة ، بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة ، تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل . هذه المسائل الأربع هى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان .

أعلن هذا التصريح فى مصر وفى لندن يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وعلى أثر إعلانه

تألفت وزارة برياسة عبد الخالق ثروت باشا ، أعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وتولاها رئيس الوزارة . وكان طبيعيًّا على أثر ذلك أن يعود انقسام الأمة إلى معسكرين : سعديين ، وعدليين . وقد كان سعد باشا يومئذ فى عدن مع أصحابه الذين قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية ، وأبعدتهم عن مصر تمهيداً لنفيهم . ولم يكن معقولا أن يرضى أنصاره عن تأليف وزارة يرأسها ثروت باشا . ولم يلبث هذا الانقسام أن زاد حدة حين جاءت الأنباء برأى سعد باشا فى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد عدّه نكبة وطنية كبرى . ونفخت الصحف يومئذ فى بوق هذا الخلاف . ولم تكن الرقابة البريطانية المفروضة على الصحف لتعمل على تهدئة هذه الحدة ، بل تركت الهوة تتسع بين الفريقين إلى غير حد ، وتركتها تنتقل من الخلاف فى الرأى إلى الخصومة الذاتية حين نفت سعداً وأصحابه إلى جزيرة سيشل على مقربة من جزيرة مدغشقر . لذلك انتفى كل رجاء فى المهادنة بين الحزبين القائمين ، وارتفعت حرارة الخصومة إلى أعلى درجاتها .

على أن ذلك لم يمنع الوزارة من المضى فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيسها ورفعه إلى عظمة السلطان لاستصدار المرسوم بتأليفها . وكان أول ما تم من ذلك أن أصدر عظمة السلطان أمراً ملكيًّا يعلن فيه ، من جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكاً عليها ، ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة . تم ذلك فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أيام من ذلك ألفت الوزارة لجنة تضع مشروعاً لدستور مصرى على أحدث المبادئ العصرية .

كان رأى الوفد أن تصريح إنجلترا نكبة وطنية كبرى ، وأن إعلان الاستقلال إعلان مزيف ، وأنه لا حاجة إلى برلمان والوفد وكيل الأمة ، فإذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية . ولم يكن من أثر هذه الآراء إلا أن بلبلت الرأى العام ، لكنها لم تؤد إلى نتائج إيجابية مقلقة . وتابعت الوزارة عملها ، فألفّت إلى جانب لجنة الدستور هيئة من رجال القانون والفقه ، كنت أحدهم ، تقوم بأعمال أمانتها العامة .

كان حسين رشدى باشا رئيس اللجنة . وقد دعاها أن تجتمع لأول مرة فى النصف الأخير من أبريل . فلما اجتمعت اختير منها ثمانية عشر عضواً ليضعوا المبادئ العامة للدستور ، وأعفى من بقى من أعضاء اللجنة الثلاثين من هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل . وأطلقت

الصحف على لجنة المبادئ العامة اسم لجنة الثمانية عشر ، تشبهاً بما كان يحدث فى مؤتمر الصلح الذى عقد بفرساى إذ كانت تدعى لجانه بعدد أعضائها .

وعملت لجنة الدستور ستة أشهر عملا متصلا ، فأتمت وضع مشروع الدستور ، وأتمت بذلك ما رأته تنظيماً للحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها .

obeikandl.com